

الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية والتحولت المنشودة في المجتمع الأردني "دراسة مسحية"

علي عقلة نجادات*

ملخص

تعيش المجتمعات العربية هذه الأيام أوقاتاً مثيرة ولحظات تاريخية تتمثل في الحراك السياسي والثورات الشعبية في الشارع العربي، بهدف إيقاف عجلة الظلم والفساد وضمان صنع مستقبل أفضل لهذه المجتمعات. وفي الأردن انطلقت موجة من المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية في مختلف أنحاء البلاد متزامنة مع الاحتجاجات العربية العارمة التي اندلعت في مطلع 2011م. من هنا فقد جاءت هذه الدراسة التي تهدف إلى التعرف إلى مدى اهتمام الصحافة الأردنية اليومية بتغطية الاحتجاجات، وبطبيعة مطالب المحتجين، وفيما إذا كانت الحكومة الأردنية مهتمة بتلبية هذه المطالب أم لا. وتصنف هذه الدراسة ضمن نوعية البحوث الوصفية التي تهتم بدراسة الظاهرة الإعلامية في وضعها الراهن من خلال منهجي المسح وتحليل المضمون. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في أن غالبية الأنماط الصحفية التي عالجت موضوعات الاحتجاجات كانت عبارة عن الأخبار والتقارير الإخبارية بنسبة (86.8%). وأن معظم الاحتجاجات جاءت على شكل مسيرات بنسبة (57.7%)، وأن المنظمين لهذه المسيرات كانوا من قطاعات مختلفة، وقد تركزت مطالب المحتجين على القضايا العامة بنسبة (63.1%).

وقد نادى المحتجون بشكل رئيس بمحاربة الفساد والمفسدين، وبإجراء تعديلات على القوانين الناظمة للحياة الدستورية والديمقراطية، ورحيل الحكومة وحل مجلس النواب السادس عشر. كما توصلت الدراسة إلى أن ضعف أداء المجلس النيابي السادس عشر، وعدم جدية الحكومة في تنفيذ برامج الإصلاح، وتجذر الفساد، مع وجود قوى الشد العكسي المناهضة للإصلاح، سوف يؤدي إلى عدم تحقيق الإصلاحات في الأردن.

الكلمات الدالة: الاحتجاجات الأردنية، الصحافة الأردنية، المجتمع الأردني.

تمهيد

ويشير هلال إلى تعريف توماس هوبز للحرب بأنها "لا تكمن في المعركة وحدها أو في القتال، ولكن في حقبة من الزمن يكون معلوماً فيها أن العزم متوجه نحو المعركة" وأظن أن العرب اليوم يمررون بحالة حرب من هذا النوع.

من هنا فإن ما يشهده الشارع العربي هذه الأيام، من حراك سياسي وثورات شعبية، أمر لا مثيل له في التاريخ، حيث تعيش المجتمعات العربية أوقاتاً مثيرة ولحظات تاريخية تتبدل فيها الأدوار بين الشارع والحكومات، وتتغير فيها موازين القوى بين الحكام والمحكومين، وبين هرم السلطة وقاعدته الشعبية، بهدف إيقاف عجلة الظلم والفساد وضمان صنع مستقبل أفضل للشعوب العربية.

وقد حدد الباحثون مجموعة من المداخل لدراسة هذه الاحتجاجات، "فالمدخل الاقتصادي يحدد فيه علماء الاقتصاد مفهوم الاحتجاجات من خلال معايير مثل: التضخم والبطالة والكساد وعجز الميزانية، أما المدخل السياسي فيعزو فيه علماء السياسة الاحتجاجات إلى بعض الظواهر مثل فشل القيادة السياسية أو عدم صلاحية النظام السياسي، أو الفشل في

إن من يتابع الواقع العربي على امتداد السنوات القليلة الماضية، يتلمس بدايات عواصف جامحة تصطبغ في أركان عديدة منه، ويُدرك ملامح ملحوظة... وتبرز وجوه وأحداث لم تكن معروفة من قبل، وترتفع شعارات مستحدثة لم يسبق رفعها بمثل هذه الحدة والإصرار، لعل أكثرها شهرة هو شعار "التغيير" العام، الجامع، الذي أصبح له فعل السحر، ينتقل من مكان إلى مكان، بقوة وبسرعة، كما لو كان أيقونة سحرية، يحمل في مكوناته كل أحلام الخلاص من مشكلات الواقع العربي المتراكمة، ويتضمن في بنيته وعوداً غير محدودة، لاشواق مؤجلة، وآمال محبطة طال انتظار تحققها⁽¹⁾.

* قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة اليرموك، إربد، الأردن. تاريخ استلام البحث 2012/8/30، وتاريخ قبوله 2013/7/24.

مأدبا المحاذية للعاصمة عمان، من خلال مئات من الشبان الذين يطالبون بتحسين الظروف المعيشية والأوضاع الاقتصادية لأهالي اللواء. وقد دعت القوى التي نظمت هذا الاحتجاج وبالتعاون مع بعض القوى اليسارية الأخرى إلى مسيرات في الجمعة التالية في مختلف المحافظات.

وبالفعل، وفي يوم الجمعة 14 كانون الثاني 2011م، والذي أطلق عليه اسم "يوم الغضب الأردني"، وبعد صلاة الجمعة، انطلقت في عدة مدن رئيسية بما في ذلك العاصمة عمان، مسيرات ضخمة جابت شوارع معظم هذه المدن، مطالبة برحيل حكومة سمير الرفاعي، وإصلاح النظام، ومحاربة الفساد والمفسدين.

إلا أن "يوم الغضب الأردني" لم يكن البداية الأولى لهذه المسيرات، ففي عام 2007م، انطلقت الاحتجاجات لمدة أربعة أيام من (5-9) شباط، بسبب غلاء الأسعار وسوء الأحوال المعيشية، وفي أواخر عام 2009م، اندلعت المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية بسبب العنف المفرط لقوات الأمن في التعامل مع المواطنين، كما أن ارتفاع العجز في الموازنة والتضخم الاقتصادي الذي وصل إلى ذروته في شهر تموز 2010م، والذي أجبر الحكومة على اقتراض أكثر من (700) مليون دولار من الأسواق العالمية لتغطية هذا العجز، أدى لاحقاً إلى تردي الأحوال المعيشية والاقتصادية، وإلى التملل والاحتجاج من قبل قطاعات عريضة من الشعب الأردني متسلحين بما حصل في تونس، وما يحصل في مصر في حينها.

وبالرغم من أن الاحتجاجات والمطالبات بالتغيير في الأردن تزامنت مع تلك التي حدثت في كل من تونس ومصر، إلا أن سقف المطالبات في الأردن، يبدو أقل من تلك التي حصلت في تونس ومصر وليبيا واليمن، وتحصل الآن في سوريا. وربما يعود السبب في هذا الاختلاف إلى أن هناك توافقاً حالياً بين الأحزاب السياسية والحركات الجديدة على "المظلة الملكية" للحكم، وعلى عدم السعي إلى تغيير هذا النظام، بقدر ما تركزت إلى الآن الصورة الحالية من المطالب في صيغة "إصلاح النظام". بيد أن ذلك لا يمنع من وجود بعض القوى الشعبية التي لا تؤمن بالنظام الملكي ولا بالديمقراطية، كما هي الحال في مسيرة "تيار السلفية الجهادية" الموالي لتنظيم القاعدة⁽⁴⁾.

وقد حظيت الاحتجاجات في العالم العربي بشكل عام، وفي الأردن بشكل خاص على درجة كبيرة من اهتمام وسائل الاعلام المختلفة وبخاصة الصحافة، باعتبار أن وسائل الإعلام لها دور رئيس وفاعل في تشكيل سياق التحول في

تطوير نظام سياسي دولي عادل، والمدخل الاجتماعي يمكن رده إلى عدم تحقيق المساواة الاجتماعية ونقص الحوافز والدوافع في المجتمع، ويرى علماء التاريخ هذه الاحتجاجات كنتيجة لتراكم عوامل عدم الانسجام بين عناصر المجتمع، وفيما يتعلق بالمدخل النفسي يرى علماء النفس بأنها انهيار لكيان الأفراد وشعورهم بانعدام أهميتهم، ويرجعون ذلك إلى دوافع غريزية أو تأثير قوى اجتماعية غير واعية، مما يجعلهم في حالة من الرفض والاحتجاج والعصيان على ما هو قائم⁽²⁾.

وتعتمد استراتيجية الاحتجاج على مدى توافر قنوات الاتصال السياسي مثل مجالس التمثيل الشعبي (البرلمان - المجالس النيابية - مجالس الشورى)، للتعبير عن المظالم التي يمثلونها. ومن الثابت نظرياً أن مدى انفتاح الدولة ومؤسساتها أو عدم ذلك يحدد شكل استجابة نشطاء الاحتجاج، فكلما ازداد انفتاح النظام السياسي، تراجعت قابلية المحتجين للخروج عن الأطر المألوفة لدى المجتمع السياسي للتعبير عن قضية الاحتجاج، وبين انغلاق النظام السياسي وانفتاحه، هناك مفاهيم وحالات لها خصائصها وأوصافها، فالنظام السياسي المنفتح جزئياً مثل؛ المغرب، الأردن، مصر، البحرين، اليمن، السعودية، الكويت، الجزائر، لبنان، هو نظام يدعم مجالاً للتعبير بطرق مختلفة تتراوح بين فتح باب الشكاوى أي أن تستمع الحكومة لشكاوى الناس وجاهة وتعمل على حلها، وفي الغالب تكون هذه الشكاوى شخصية وضيقة في عموميتها وليست جماهيرية عامة، وفي شكل آخر تأخذ حركة الاحتجاجات في الأنظمة المنفتحة جزئياً شكل التظاهر السلمي المعبر عنه بشعارات ومواقف سياسية أو مطلية ذات رسالة واضحة للمعنيين، وفي شكل آخر تتجلى حالة التظاهر بالاحتجاج الذي ربما يكون عنيفاً في بعض الحالات، أما في الأنظمة المغلقة كلياً فلا مجال للتعبير الجماهيري⁽³⁾.

وقد شهدت السنوات الأخيرة نمو حركات احتجاجية في عدة أماكن من الدول العربية، ومنها الأردن، حيث انطلقت موجة من المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية في مختلف أنحاء البلاد مطلع عام 2011م، متأثرة بموجة الاحتجاجات العربية العارمة التي اندلعت هي الأخرى في مطلع العام نفسه، حيث اندلعت في تونس ثورة شعبية عارمة، نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية، وغلاء الاسعار، وانتشار البطالة، أدت إلى الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، وهروبه خارج البلاد في 14/1/2011م.

وقد بدأت المسيرات الفعلية في الأردن بصورة محدودة في السابع من كانون الثاني 2011م، في لواء ذيبان بمحافظة

موقفها. أما قراء الصحف فقد كانت الغالبية العظمى منهم يؤيدون المحتجين في كل من اليمن وسوريا وليبيا في مطالبهم ويتخذون موقفا معارضا للحكومات القائمة في تلك الدول. وأخيراً أشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم الصحف الإلكترونية لم توظف الخصائص الاتصالية للصحافة الإلكترونية في تغطيتها لهذه الأحداث مثل إضافة روابط، واستخدام الهايبرتكست والوسائط المتعددة.

- دراسة Mahroum (2011)، بعنوان " Keen Observers: How Jourdanian Journalists of Today and Tomorrow See Al-Jazeera's Coverage of the Arab Spring of 2011".

وهدفت الدراسة التعرف إلى أفكار وآراء طلبة الصحافة والإعلام والصحفيين الممارسين في الأردن، حول تغطية "قناة الجزيرة الفضائية" لأحداث الربيع العربي. وذلك بالتطبيق على عينة من طلبة جامعتي "اليرموك والبترا" مقدارها (350) مفردة، وإجراء مقابلات معمقة مع (6) من الصحفيين الممارسين في المؤسسات الصحفية الأردنية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن "الجزيرة" تتمتع بنسب عالية جداً من المشاهدة، من قبل أفراد العينة المدروسة، لاعتقادهم بأن "الجزيرة" تمتاز بتغطيتها الشاملة والمعمقة لأحداث الربيع العربي. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن الطلبة والصحفيين على حد سواء، يعتقدون بأن تغطية "الجزيرة" للثورات العربية، لعبت دوراً كبيراً في تعريف المواطنين العرب بحقوقهم وواجباتهم، ولهذا باتوا يطالبون بالحرية والعدالة والديمقراطية... وغيرها من المطالب التي كانوا يعتبرونها من المحرمات.

- دراسة العمرو (2011)، بعنوان "دور البرامج الدينية في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الاردني في التحولات والتغيرات الحاصلة في الوطن العربي" وهدفت الدراسة التعرف إلى دور دور البرامج الدينية في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني في التحولات والتغيرات الحاصلة في الوطن العربي. وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها: أن التحولات والتغيرات التي عصفت وتعصف ببعض البلدان العربية تراوحت بين المطالبة بتغيير الأنظمة من جهة، (وقد تحقق ذلك عند البعض، أما البعض الآخر فما زال الأمر بين كز وفرّ)، وبين المطالبة بتعديلات دستورية واصلاحات سياسية وإدارية واقتصادية ومحاربة الفساد والمفسدين من جهة أخرى. وأن هذه التحولات امتازت بأنها شعبية لم يكن للحزب والتنظيمات شأن فيها، وظهر دور الشباب الفاعل فيها، وسلميتها وبعدها عن التخريب والتدمير في الغالب. وأن الوضع في الأردن امتاز باتفاق الشعب الأردني قاطبة

المجتمعات المختلفة، خاصة إذا كان أفراد هذا المجتمع يعتمدون على المعلومات التي تنتجها هذه الوسائل، لا سيما إذا تعلّق الأمر بأحد الأمور الهامة.

وأصبح على عاتق وسائل الإعلام مهمة توفير المعلومات والآراء المتنوعة للجمهور بحيث يكون كل مواطن قادراً على أن يشارك بفاعلية في إدارة المجتمع. ومن هنا جاءت دراسة تغطية الصحافة الأردنية اليومية للاحتجاجات والتحويلات المنشودة في المجتمع الأردني.

الدراسات السابقة

قام الباحث برصد التراث العلمي المتعلق بموضوع الدراسة، وتمكن من رصد الدراسات التالية:

- دراسة صلوي (2011)، بعنوان "تغطية الصحافة الإلكترونية للاضطرابات السياسية في الوطن العربي". وهدفت الدراسة التعرف إلى تغطية الصحافة الإلكترونية السعودية التي ليس لها نسخ ورقية للأحداث المرتبطة بالاضطرابات السياسية في عدد من الدول العربية وموقفها منها وتفاعل قرائها معها. حيث تم اختيار أول عشر صحف إلكترونية تحظى بأكبر عدد من الزوار بناء على تصنيف دليل "قوقلنا" للمواقع العربية بتاريخ 2011/8/14م، وقام الباحث برصد تغطية هذه الصحف للأحداث في كل من اليمن وسوريا وليبيا، وهي الدول التي تشهد صراعاً بين المحتجين وقوات النظام القائم أثناء فترة التحليل والتي استمرت لمدة أسبوع اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 2011/8/15م وحتى يوم الأحد الموافق 2011/8/21م. وقد بلغ عدد الموضوعات التي تم تحليلها سواء أكانت موضوعاً رئيساً أم تعليقا من القراء 423 موضوعاً منها 54 موضوعاً تتعلق بالأحداث في اليمن، و265 موضوعاً تتعلق بالأحداث في سوريا، و104 مواضيع تتعلق بالأحداث في ليبيا.

وقد أظهرت نتائج الدراسة تفاوتاً بين اهتمام الصحف الإلكترونية بالأحداث العربية في كل من اليمن وسوريا وليبيا حيث برزت صحيفتان رئيسيتان هما "الجينات" و"سبق" من حيث عدد الموضوعات التي خصصتها كل منهما لتغطية الأحداث. كما أظهرت الدراسة تركيز الصحف الإلكترونية السعودية عينة الدراسة على الخبر وعدم استخدام الفنون الصحفية الأخرى في تغطيتها لهذه الأحداث، وكذلك اعتماد كثير منها على النقل من وكالات الأنباء ووسائل الإعلام الأخرى. وأشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن معظم الصحف الإلكترونية السعودية أخذت موقفاً محايداً في تغطيتها للأحداث فكانت تنقل الأخبار دون تعليق أو تحليل أو تفسير يوضح

وأظهرت النتائج أن الصحف الأمريكية قد إهتمت بأحداث المنطقة العربية والمظاهرات والثورات التي إجتاحت بعض عواصمها في آن واحد، وأن الإختلافات بين الصحف جاءت متباينة ومختلفة - إلى حد ما - حيث جاءت الثورة المصرية في الترتيب الأول على مستوى الصحف الأمريكية اليومية بنسبة (27.49%)، تلتها ثورة تونس بنسبة (20.86%)، ثم سوريا بنسبة (16.89%)، فاليمن بنسبة (14.71%)، ثم ليبيا بنسبة (13.55%)، والبحرين بنسبة (3.81%)، ثم السعودية بنسبة (2.69%).

وفيما يتعلق بمصادر المعلومات التي اعتمدت عليها الصحف الأمريكية اليومية إزاء الأحداث والثورات العربية، تصدر المراسل الخارجى القائمة بنسبة (37.31%)، ثم شبكات التواصل الإجتماعى "الفايس بوك، تويتر، واليوتيوب" بنسبة (22.65%). وأشارت النتائج أيضاً إلى تعدد مصادر الإدلاء بالمعلومات عن أحداث الثورات العربية لعام 2011م، حيث جاءت منظمات وجمعيات المجتمع المدني كأكثر المصادر إدلاءً بالمعلومات للصحف الأمريكية اليومية عن أحداث الثورات العربية بنسبة (31.31%)، ثم المعاهد ومراكز البحوث والدراسات السياسية بنسبة (20.45%)، تلاها الخبراء والمفكرون والمتخصصون بنسبة (17.33%)، ثم المسئولين فى الجهاز الحكومى للدولة بنسبة (10.33%).

- دراسة رويجروك وأتيفيلدت (2007)، بعنوان "العمليات الإرهابية في ست صحف في ثلاث دول"، هي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا خلال الفترة من يناير 2001م إلى يناير 2006م، وتضمنت الدراسة تحليل مضمون صحيفتي "الواشنطن بوست" و"يو إس أي تودي" من الولايات المتحدة، و"الجارديان" و"السن" من المملكة المتحدة، و"دي فولكشرانت" و"دي تيلجراف" من هولندا، وأشار الباحثان إلى وجود تشابه كبير بين التغطيات الصحفية في هذه البلدان، والتي وصلت إلى أكثر من مائة وأربعين ألف مادة صحفية، ولكن اختلفت الصحف في حجم التغطية، حيث وصلت في الواشنطن بوست إلى (28%) من مجمل تغطيات الصحف الغربية في هذه الدراسة.

- دراسة: إيمان حسني (2004) بعنوان "معالجة الصحف العربية والدولية لأحداث انتفاضة الأقصى". وهدفت الدراسة رصد وتحليل نماذج من معالجات الصحف الدولية لأحداث انتفاضة الأقصى، للوقوف على مواقفها من الأحداث وتحديد عناصرها وأبعادها وأبرز التوصيفات والكلمات المحورية والأطر المرجعية والقوى الفاعلة، التي وظفتها في معالجتها، وأهم أوجه الاتفاق والاختلاف بينها،

بمختلف فئاته ومناصبه وأطيافه الفكرية والثقافية والسياسية على حماية النظام كونه صمام الأمان لحماية البلد، واتفاق الشعب الأردني أيضاً على ضرورة ووجوب الإصلاح ومكافحة الفساد، ولكن كان الاختلاف في طريقة التعبير عن المطالبة بالإصلاح. كما توصلت الدراسة إلى أن للإعلام بجميع أنواعه المرئي والمسموع والمكتوب والالكتروني دوراً فاعلاً في التعامل مع هذه التحولات من خلال نقل الأخبار والتحليلات والطروحات والمناقشات لهذه التحولات. وقد تراوحت مواقف الإعلام بين إعلام حكومي كان يتعامل وفق سياسة الحكومة التي يتبع لها ويعبر عن رأيها، وبين إعلام خاص انقسم إلى محايد وتعامل مع التحولات بمهنية وصدق وإلى إعلام تجبيش واثارة وتهويل. وأخيراً حرص الإعلام الديني على توجيه المواطن وإرشاده للطريق الصحيح في التعبير عن الرأي وعدم الإلتفات للأراء الداعية إلى العنف والتخريب والتدمير وبيان حكم هذه السلوكيات الخاطئة التي رافقت التحركات المنادية بالإصلاحات، والتأكيد على مبدأ الدين الإسلامي في حرمة الدماء والأعراض لكي ننعم بنعمة الأمن والأمان التي من الله سبحانه وتعالى على امته بها.

- دراسة الداغر (2011)، بعنوان "المعالجة الصحفية للثورات العربية في الصحافة الأمريكية"، وهدفت الدراسة رصد وتحليل تناول الإعلامى للصحافة الأمريكية وتغطيتها للثورات العربية خلال الفترة التي سبقت وأعقبت قيام الثورات العربية للتعرف على أوجه هذه التغطية وطبيعتها واتجاهاتها، ومضامين تلك الصحف جراء تداعيات المظاهرات والاحتجاجات والثورات والتعاطي الأمريكي معها، باعتبارها إحدى الدول الكبرى المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي في المنطقة العربية وفي العالم.

وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها: أن التحول الديمقراطي جاء على قائمة اهتمامات الصحف الأمريكية اليومية عامة بنسبة (65.66%)، وجاءت صحيفة "وول استريت" هي الأعلى اهتماماً على مستوى صحف الدراسة بنسبة (74.42%)، ومن ثم فقد جاءت مسألة التحول الديمقراطي على قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وخاصة عند تعاملها مع القضايا العربية حيث قامت بدعم اقتصاد بعض الدول، ونادت بالإصلاح السياسى مع البعض الآخر، وشجعت الكثير من عمليات التغيير، إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن مرضية، فنارت الشعوب وخرجت على حكامها ونظمها السياسية مطالبة برحيلهم، وإستبدال هذه الأنظمة بأخرى ديمقراطية تحفظ للجميع حقوقهم وحررياتهم.

حلف الناتو على كوسوفو خلال عام 1999م. واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل المضمون لعينة من القصص الإخبارية للتعرف على الأطر الخبرية المستخدمة سواء في المقالات أو الأخبار في اثنتين من الصحف الصينية اليومية (تشن ديلي، بيولزويلي أون لاين) واثنتين من الصحف الأمريكية (النيويورك تايمز، الواشنطن بوست)، وقد بلغ حجم العينة (200) قصة خبرية في الصحف الأربع التي تتمتع في بلادها بالشهرة وقوة التأثير، وقد تم سحب العينة بدءاً من 24 مارس 1999م عند بدء الغارات وحتى 10 يونيو عام 1999م.

وقد اختبرت الدراسة ست مجالات للأطر الخبرية، ووفقاً لشروط الموضوعات أوضحت الدراسة وجود حجم ضخم من التقارير الإخبارية بشكل ذي دلالة، دار حول الاعتراض والإدانة في الصحف الصينية تحديداً، مستبعدة قصص اللاجئين وعمليات الإبادة العرقية التي كانت تحدث في كوسوفا.

التعليق على الدراسات السابقة

- ركزت الدراسات السابقة في معظمها على "الصحف اليومية" من بين الوسائل الإعلامية المختلفة، ولم تلقت إلى الوسائل الأخرى كالمحطات الإذاعية والتلفزيونية والمجلات والمحطات الفضائية والمواقع الإلكترونية، رغم أهميتها.

- استخدمت كل الدراسات السابقة -عدا دراسة - (Mahroum (2011) منهج تحليل المضمون أو منهج تحليل الخطاب بهدف الحصول على المعلومات المطلوبة حول الظواهر المدروسة.

- اقتصرت كل الدراسات السابقة عيناتها على أعداد من الصحف أو البرامج أو المواقع الإلكترونية -عدا دراسة Mahroum (2011) - التي اعتمدت على عينة من طلبة الصحافة والاعلام الدارسين في الجامعات الأردنية، علاوة على عينة من الصحفيين الممارسين في المؤسسات الإعلامية.

- إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة استخدامها لأكثر من منهج لجمع المعلومات، حيث استخدمت منهج تحليل المضمون، وذلك من خلال تحليل مضمون الفنون الصحفية المختلفة والمنشورة في صحيفتين يوميتين مختلفتي التوجهات والرؤى، واستخدامها أيضاً لمنهج المسح الميداني، وذلك من خلال صحيفة استقصاء وزعت على (400) مفردة من النقابيين والحزبيين، باعتبارهم الأقدر على التحليل وقراءة ما بين السطور، مما يعني أن هذه الدراسة استخدمت أيضاً أدوات لجمع البيانات هما: الاستبانة وكشاف تحليل المضمون، أما الدراسات السابقة فقد استخدم كل منها على نهج واحد وأداة واحدة.

وذلك في ضوء نظرية الهوية الثقافية، عن طريق تحليل الخطاب الصحفي لعينة من الصحف العربية والدولية، وجاءت نتائجها مؤكدة أن صحف الدراسة طرحت عدداً من الأطر الإعلامية المتباينة، تناوبت في الظهور خلال فترة الدراسة، وإن اختلفت في معدلات بروزها وامتدادها عبر الأحداث وتبعاً لاختلاف مراحل تطور المعالجة الإعلامية ذاتها والسياقات التي تم توظيفها، وقد تمثلت هذه الأطر في: إطار المسؤولية الإسرائيلية عن العنف، وإطار مسئولية عرفات عن اندلاع الانتفاضة، وإطار فشل عملية التسوية السياسية وفقاً لصيغة أوسلو، وإطار صراع الحضارات، وإطار تأثير الفلسطينيين بالتجربة اللبنانية.

- دراسة: Hsiang Iris Chyi and Maxwell McCombs

(2004)، بعنوان "تغطية وسائل الإعلام لأحداث إطلاق النار بولاية كولومبيا الأمريكية". وقد اختبرت الدراسة الكيفية التي يمكن أن تقوم من خلالها وسائل الإعلام ببناء حدث ما وإبرازه من خلال التأكيد على كافة جوانب الحدث أثناء وقوعه، واختارت الدراسة أحداث إطلاق النار في مدرسة بولاية كولومبيا الأمريكية كنقطة ارتكاز أساسية، واعتمدت الدراسة على معيارين، هما الزمان والمكان، حيث تقسم الدراسة مقياس الزمان إلى ثلاثة أقسام هي: الماضي، الحاضر، والمستقبل بالنسبة للخبر، كما تصنف مقياس المكان إلى خمس درجات هي: الفردي، الإقليمي، المجتمعي، المحلي والدولي، وذلك بالنسبة لأهمية الحدث.

وقامت الدراسة بتحليل مضمون كل القصص الإخبارية والمقالات ذات الصلة بحادثة إطلاق النار في المدرسة والتي نشرتها صحيفة "النيويورك تايمز" خلال الفترة من 21 إبريل 1999م وحتى 20 مايو من نفس العام، وبلغ حجم عينة القصص الإخبارية (226) مفردة. وأشارت الدراسة في نتائجها إلي أن (170) خبراً ومقالاً تحريراً نشرتها الصحيفة، تنوعت فيما بينها من حيث أبعاد الأطر المرتبطة بعنصري الزمان والمكان، وقد نجحت بالفعل في إبراز الحادثة على أجندة وسائل الإعلام، وفي إبراز القضية على مستوى أجندة اهتمام الجمهور، وأن تعدد الأطر الخبرية التي اعتمدت عليها الصحيفة كان من شأنه إبقاء القصة الخبرية حية ومتحركة.

- دراسة: Jin Yong (2003)، بعنوان "الأطر الخبرية

المستخدمة لتغطية الغارات التي شنها حلف الناتو على كوسوفو عبر الدول المختلفة". وهدفت الدراسة المقارنة بين التغطية التي قدمتها وسائل الإعلام الصينية وتلك التي قدمتها وسائل الإعلام الأمريكية لتغطية أحداث القصف الذي شنه

مصطلحات الدراسة

- الاحتجاجات: ويقصد بها ما يشهده الشارع الأردني من حركات شعبية، تتمثل بالاعتصامات والاضرابات والمسيرات والمهرجانات الخطابية... وغيرها من اشكال الاحتجاج الأخرى، بهدف الضغط على الحكومات المتعاقبة لتنفيذ اصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية... الخ، للوصول إلى التغيير المنشود في المجتمع الأردني.

- التحولات المنشودة: ويقصد بها إجراء الاصلاحات الشاملة التي ينادي بها المحتجون، والمتمثل أهمها بإجراء التعديلات على القوانين الناظمة للحياة الدستورية والديمقراطية، وتعزيز الحريات العامة، واستقلال القضاء، وتوزيع مكاسب التنمية بعدالة على الجميع، ومحاربة الفساد والمفسدين ومحاكمتهم، وأقرار مبدأ العدالة الاجتماعية، بهدف تحسين الظروف والايوض الاقتصادية للمواطنين.

الإطار النظري للدراسة

• نظرية المسؤولية الاجتماعية

أصبحت وسائل الإعلام تمثل أقوى المؤسسات داخل المجتمع، لا سيما في ظل التحولات السريعة التي يشهدها المجتمع البشري المعاصر. حتى أنّ إخفاء دور هذه الوسائل في الدفاع عن مصالح المجتمع أصبح نوعاً من النفاق، ولذلك فمن الضروري أن تبرز وظيفة تلك الوسائل في الدفاع عن مصالح المجتمع ومكانتها داخل المسؤولية الاجتماعية للوسائل نفسها⁽⁵⁾.

وتُعَدُّ نظرية المسؤولية الاجتماعية إحدى النظريات المعيارية التي صنفها "دينيس ماكويل" لتفسير الممارسات الإعلامية داخل بنية أي مجتمع، حيث تؤكد هذه النظرية على أن الحق في الحرية يترتب عليه بعض الالتزامات نحو المجتمع، وهو ما يسمى بالحرية الايجابية أو الحرية الهادفة اجتماعياً⁽⁶⁾. ويرى "قيفيان" أن نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الاعلام تقيم الأداء الإعلامي لهذه الوسائل من خلال التأثيرات المفيدة للإعلام في المحيط الاجتماعي⁽⁷⁾.

ويرى أصحاب النظرية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية في نفس الوقت، ومن هنا يجب أن تقبل وسائل الإعلام القيام بالالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بهذه الالتزامات من خلال مستويات مهنية للإعلام مثل الصدق، والموضوعية، والتوازن، والدقة، ويجب على وسائل الإعلام في إطار قبولها لهذه الالتزامات أن تتولى تنظيم أمورها ذاتياً في إطار القانون والمؤسسات القائمة، ويجب أن تكون هذه الوسائل تعددية تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع عن طريق إتاحة الفرصة للجميع من خلال النشر والعرض

(حجاب، 2010: 224).

ويرى "باران" أن نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام تؤكد أن هذه الوسائل يجب أن تظل حرة وبعيدة عن الرقابة الحكومية، ولكن في المقابل يجب على تلك الوسائل أن تقوم بدورها في خدمة المجتمع. (حسام الدين، 2003: 98-99).

ويتضح مما سبق أن من البديهي التأكيد على أن نظرية المسؤولية الاجتماعية تسعى لحماية حرية التعبير، وحسب رؤيتها فإن على وسائل الإعلام التعبير عن كل الأطياف والفئات في المجتمع، إضافة إلى تأمين مسؤولية هذه الوسائل حول جودة ما تقدمه من مضامين.

نظرية المسؤولية العالمية

إن أهداف وغايات هذه النظرية الأساسية تنبثق من مفهوم خدمة المجتمع الإنساني ككل، وهي تعبير وامتداد لنظريات الحرية الإعلامية، ونظرية المسؤولية الاجتماعية، لكنها أكثر شمولاً كونها تنطلق من وإلى المجتمع الإنساني الأشمل دون تحديد جنس هذا المجتمع.

فهي ترفض الأفكار العنصرية أو العرقية أو التعصب الديني، وتعمل على خدمة الإنسان في كل جوانب حياته، وتؤمن بالحرية الكاملة والكافية والتي تمكن الإنسان من إبداء آرائه وأفكاره من خلال وسائل الإعلام المتاحة. وتتخلص فلسفة هذه النظرية في "حب الإنسان للإنسان"، فالقضايا الانسانية، وخاصة التي ينتج عنها "حركات احتجاجية" تمثل جوهر عملية الإعلام الإنساني الموالي للحب والسلام والديمقراطية والوئام بين الشعوب على أساس الاحترام المتبادل أو تبادل المنافع والمصالح الإنسانية. وتهدف هذه النظرية إلى:

1- ربط أجهزة الإعلام والعاملين فيها بقضية الإنسان في كل مكان.

2- ربط مسؤولية الإعلام بمستوى القضايا العالمية التي تحتاج إلى كلمة الحق المنزهة عن الهوى، وإلى الموضوعية التي تقتدر إليها أجهزة الإعلام في الأنظمة الشمولية.

3- تحقيق المساهمة الإيجابية لأجهزة الإعلام في معركة الوجود الإنساني نفسه.

ظاهرة الاحتجاجات الشعبية في ظل نظرية المسؤولية الاجتماعية

تُعَدُّ ظاهرة الاحتجاجات الشعبية في كل الدول مادة خصبة وثرية لوسائل الإعلام الجماهيرية، وتحظى بتغطية على نطاق واسع، حيث تسعى تلك الوسائل لإرضاء جماهيرها، لا سيما أن الحاجة إلى المعلومات متأصلة بعمق في النفس البشرية، فالناس في حاجة إلى أن يعرفوا أهم الأخبار التي تمس شؤونهم، وتسبب لهم نوعاً من القلق والتوتر، ومثل هذه الأخبار

عام 2011م، واحتمالية انتشاره إلى دول أخرى كالبحرين والأردن وغيرها.

ولما كانت الاحتجاجات في الأردن قد بدأت في وقت مبكر من الشهر الأول من عام 2011م، مطالبة بإجراء إصلاحات شاملة، فإن مشكلة الدراسة تتمثل بالوقوف على طبيعة مطالب المحتجين التي عرضتها الصحافة الأردنية اليومية، وهل ساهمت هذه الاحتجاجات في إحداث التحوّل المنشود في المجتمع الأردني أم لا؟.

وينبثق عن المشكلة الرئيسية مجموعة من المشكلات الفرعية يتمثل أهمها في التعرف على نوع الاحتجاجات ومنظمتها، وأنماط التغطية الصحفية لهذه الاحتجاجات وأنواعها ومصادرها، وموقع هذه التغطيات من الصحافة وقيمتها واتجاهاتها، ومدى جدية الحكومة الأردنية في إجراء الإصلاحات المطلوبة.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة تعدّ مهمة لأن المكتبة العربية تُعاني من ندرة البحوث التي تناولت ظاهرة الاحتجاجات الشعبية. ولأنها توفر رؤية موضوعية لقياس درجة تغطية الصحافة الأردنية اليومية للاحتجاجات، باعتبار الصحافة من أهم قنوات الاتصال المتاحة لكل فرد، وكأحد قنوات الاتصال للاحتجاجات الشعبية. علاوة على أن هذه الدراسة تعدّ من الدراسات القلائل، التي تبحث في تغطية الصحافة الأردنية اليومية لموضوعات الاحتجاجات، وفيما إذا كانت هذه الاحتجاجات ستؤدي إلى الإصلاحات التي يطالب بها المحتجون أم لا.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة التعرف إلى مدى اهتمام الصحافة الأردنية اليومية بطبيعة مطالب المحتجين، وفيما إذا كانت الحكومة الأردنية مهتمة بتلبية هذه المطالب أم لا؟. أما الأهداف الفرعية فتتمثل في التعرف على:

- 1- نوع التغطية الاخبارية لموضوعات الاحتجاجات وأنماطها ومصادرها.
- 2- قيم التغطية واتجاهاتها.
- 3- موقع هذه التغطيات في صفحات الصحيفة، وتوزيعها الجغرافي.
- 4- طبيعة الاحتجاجات المنشورة في الصحف الأردنية اليومية ومنظمتها.
- 5- رأي الباحثين في مدى استجابة الحكومات لمطالب المحتجين.
- 6- أسباب عدم تحقيق الإصلاحات في الأردن من وجهة نظر الباحثين.

تحظى بمساحات واسعة في وسائل الإعلام.

ويؤكد الباحثون في مجال الإعلام على أن التناول الإعلامي لمثل هذه الموضوعات (الأزمات والاحتجاجات والاعتصامات) ينبغي أن تمر بثلاث مراحل يؤدي الإعلام دورا محددا في كل مرحلة فيها، (مصطفى، 2000:43)، وهذه المراحل هي:

(1) مرحلة نشر المعلومات: وتكون هذه المرحلة في بداية الأزمة ليواكب الإعلام رغبة الجماهير في مزيد من المعرفة واستجلاء الموقف وآثارها وأبعادها المختلفة.

(2) مرحلة تفسير المعلومات: وتقوم وسائل الإعلام في هذه المرحلة بتحليل عناصر الموضوع والبحث في جذوره وأسبابه وتبرز هنا تحليلات وآراء الخبراء وموقف المسؤولين وصانعي القرار تجاهه.

(3) المرحلة الوقائية: وهنا تتعامل وسائل الإعلام مع طرق الوقاية وتعريفها للجماهير للتعامل مع احتجاجات متشابهة قد تحدث في المستقبل.

ويمكن أن تحدد بعض الضوابط التي يجب مراعاتها في التغطية الإعلامية للاحتجاجات⁽⁸⁾، وهذه الضوابط هي:

- الدقة في عرض الحقائق والمعلومات وسرعة نشرها وتقديمها للرأي العام بصدق دون تلوين أو تحريف.
- الاهتمام بالتصريحات ذات الطبيعة الرسمية من مصادرها الموثوق بها من أجل تشكيل الرأي العام تجاه الاحتجاجات.
- القدرة على التعامل بإنزان وعقلانية وعدم الانفعال والانسياق مع الرأي العام، بحيث تتحلى وسائل الإعلام بالعقلانية وتبتعد عن إثارة وتهميش الرأي العام.
- وتوظف هذه الدراسة نظرية المسؤولية الاجتماعية في رصد الدور الذي تقوم به الصحافة الأردنية اليومية في التعبير عن مشكلات المجتمع الأردني والقضايا الشائكة التي تهم أفرادها، ومن هنا جاء رصد تغطية الصحف الأردنية اليومية للاحتجاجات والتحوّلات المنشودة في المجتمع الأردني.

مشكلة الدراسة وأهميتها

إن التطورات الأخيرة في المنطقة العربية تطرح العديد من التساؤلات التي تتعلق بما يعرف بتأثير "الدومينو" على دول المنطقة، فبمجرد وجود قوة داخلية كانت أم خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار في دولة ما، فإن موجة من حالة عدم الاستقرار سوف تنتقل من بلد إلى آخر، لا سيما في البلدان المتجاورة. وينسحب هذا المنطق على ما حدث في تونس ومصر وليبيا واليمن، وما يحدث الآن في سوريا منذ بداية

أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما الأنماط الصحفية المستخدمة في تغطية موضوعات الاحتجاجات؟
2. ما نوع التغطية الصحفية لموضوعات الاحتجاجات؟
3. ما مصادر التغطية الصحفية لموضوعات الاحتجاجات؟
4. ما موقع موضوعات الاحتجاجات من صفحات الصحف المدروسة؟
5. ما قيم التغطية الصحفية لموضوعات الاحتجاجات؟
6. ما اتجاهات التغطية الصحفية لموضوعات الاحتجاجات؟
7. ما الموقع الجغرافي لموضوعات الاحتجاجات في الصحف المدروسة؟
8. من هم منظمو هذه الاحتجاجات؟
9. ما نوع المطالب التي تتادي بها هذه الاحتجاجات؟
10. ما طبيعة هذه المطالب؟
11. ما رأي الباحثين في مدى استجابة الحكومات لمطالب المحتجين؟
12. ما أسباب عدم تحقيق الإصلاحات في الأردن من وجهة نظر الباحثين؟

نوعية الدراسة ومنهجها

تصنف هذه الدراسة ضمن نوعية البحوث الوصفية التي تهتم بدراسة الظاهرة الاعلامية في وضعها الراهن، ولا تقف عند حدود الوصف والتشخيص، بل تتجاوز ذلك إلى وصف العلاقات السببية لأغراض اكتشاف الحقائق المرتبطة بها وتعميمها⁽⁹⁾.

وقد لجأ الباحث إلى منهج المسح (Survey) الذي يعتبر المنهج الرئيسي لدراسة جمهور وسائل الإعلام في إطارها الوصفي أو التحليلي، حيث يسمح للباحث بدراسة عدد كبير من المتغيرات في وقت واحد مثل السمات العامة والاجتماعية والنفسية، وكذلك أنماط السلوك الاتصالي⁽¹⁰⁾.

كما لجأ الباحث إلى منهج تحليل المحتوى (Content analysis)، الذي يقوم على "وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة أو مسموعة من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها وتعريف مجتمع الدراسة الذي سيتم اختيار الحالات الخاصة منه لدراسة مضمونها وتحليله".

أدوات الدراسة

اعتمد الباحث في جمعه للمعلومات على أداتين هما:

أولاً: صحيفة الاستقصاء: والتي تكونت من جزئين؛ تناول الأول معلومات شخصية عن الباحثين من حيث النوع الاجتماعي ومجال العمل والمؤهل العلمي، وهل المبحوث

حزبي أم نقابي ومكان الإقامة، وأخيراً الفئات العمرية للمبشرين. أما الجزء الثاني فقد تناول رأي المبحوثين في مدى استجابة الحكومة لمطالب المحتجين، وذلك من خلال (12) عبارة (فقرة)، تناولت ما قامت به الحكومة من أفعال، بهدف تهدئة المحتجين منذ اندلاع الاحتجاجات وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، كما تناول الجزء الثاني كذلك رأي المبحوثين في أسباب عدم تحقيق الإصلاحات في الأردن من خلال سبعة خيارات تم طرحها عليهم.

ثانياً: كشاف تحليل المضمون: وقد تم إعداد كشاف لموضوعات الاحتجاجات التي نشرت في صحف الدراسة، وقد احتوى هذا الكشاف على نمط التغطية لهذه الموضوعات ونوعها ومصادرها وموقعها من صفحات الصحيفة، والقيم والاتجاهات التي تحملها هذه الموضوعات، والتوزيع الجغرافي لهذه الموضوعات، وما نوع الاحتجاجات، ومن هم منظموها، وأخيراً نوع المطالب التي نادى بها المحتجون، وما طبيعة هذه المطالب.

▪ وحدات التحليل: ولتحقيق أغراض الدراسة فقد لجأ الباحث إلى استخدام الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية، والمتمثلة بكافة الفنون الصحفية (الأخبار، التقارير والمقالات والمقابلات... الخ)، كما استخدم الباحث وحدة الموضوع (الفكرة)، وهي عبارة عن جملة أو عبارة تتضمن الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل، وقد شملت الوحدة الثانية (الفكرة) كافة الفنون الصحفية التي تحدثت عن الاحتجاجات في صحف الدراسة، وذلك للتعرف على طبيعة مطالب المحتجين التي حملتها مضامين هذه الفنون. وجدير بالذكر أن الباحث "يمكن أن يقتصر في تحليله على وحدة واحدة من وحدات تحليل المضمون، وقد يستخدم أكثر من وحدة في عملية التحليل، لأن ذلك سيؤدي إلى إثراء التحليل وإضفاء أبعاد جديدة تفيد في التعرف على جوانب مختلفة ومتنوعة في المشكلة البحثية موضوع التحليل"⁽¹¹⁾.

▪ فئات التحليل: يتفق الباحثون على ضرورة أن تكون فئات التحليل المستخدمة في تحليل المضمون مناسبة ودقيقة وشاملة بشكل لا يقبل التداخل فيما بينها، فالفئات هي "التصنيفات التي يضعها الباحث استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلة البحث، كوسيلة يعتمد عليها في حساب تكرارات المعاني، وكلما كانت الفئات محدودة بصورة واضحة، كانت نتائج البحث أيضاً واضحة ومحددة"⁽¹²⁾. وبعد قيام الباحث بالاطلاع على كل ما كتب في صحف الدراسة عن الاحتجاجات، قام بتصنيفها بما يخدم أهداف الدراسة إلى الفئات التالية:

- تأييد الثورات العربية.
 - توزيع مكتسبات التنمية على الجميع.
 - وقف الخصخصة، واستعادة ثروات الدولة المنهوبة.
 - الدعوة إلى إصلاح النظام.
 - تأييد قائد الوطن.
 - إصدار عفو عام.
 - المطالبة بحق العودة ورفض مؤامرة الوطن البديل.
 - استقلال القضاء وإنشاء محكمة دستورية.
 - إنشاء نقابة للمعلمين.
 - إقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة.
 - تعزيز الحريات العامة.
 - تحسين مستوى الأجور وربطها بمعدلات التضخم.
 - حل مجلس النواب.
 - وضع حد للمتنفذين الذين يقومون بالاستيلاء على أموال الدولة وأراضيها.
 - إلغاء محكمة أمن الدولة والمحاكم العسكرية.
 - مطالب أخرى.
- مجتمع الدراسة وعييتها**
- تكوّن مجتمع الدراسة من جميع الصحف الأردنية اليومية الصادرة باللغة العربية، وهذه الصحف هي: "الدستور"، "الرأي"، "العرب اليوم"، "الغد"، "الديار"، "الأنباط" و"السبيل". أما عينة الدراسة من الصحف والتي تكونت من صحيفتي "الدستور" و"العرب اليوم"، فتعد من العينات العمدية، وقد جاء اختيار الباحث لهاتين الصحيفتين نظراً لتوجهات كل منهما، حيث تصنف "الدستور" على أنها من الصحف الموالية للحكومة، أما "العرب اليوم" فتعد من الصحف المعارضة.
- ويذكر أن صحيفة "الدستور" كانت قد تأسست عام 1967م، إثر قرار دمج الصحف، والذي تم بموجبه دمج صحيفتي "فلسطين" و"المنار"، ليصدر عنهما جريدة "الدستور" موضوع الدراسة، وبذلك فإن هذه الصحيفة هي الأقدم على الإطلاق في السوق الصحفية الأردنية، ومن أكثر الصحف توزيعاً بعد جريدة "الرأي". ومن الجدير بالذكر أن الحكومة تمتلك (30%) من رأس مال "الدستور"، وذلك من خلال مؤسسة الضمان الاجتماعي، ويصفها وليم روي بأنها "تكون أحياناً مؤيدة للحكومة أكثر من غيرها من الصحف اليومية الأخرى".
- أما صحيفة "العرب اليوم" المملوكة بالكامل للقطاع الخاص، فقد تأسست عام 1997م، كصحيفة يومية مستقلة، ومنذ بدايات إصدارها دأبت "العرب اليوم" على إثارة العديد من القضايا الخلافية مع الحكومات الأردنية المتعاقبة، مما قاد إلى صدام بينهما، وذلك ما دفع بوكالة الأنباء الأردنية "بترا" إلى
- أولاً- فئة نمط التغطية:** وقد شملت كافة الأنماط الصحفية التي تناولت الاحتجاجات وهي: الأخبار، التقارير الإخبارية، المقالات، الكاريكاتير، المقالات الصحفية، وفئة أخرى.
- ثانياً- فئة نوع التغطية:** والتي شملت التغطية التمهيديّة (قبل الحدث)، والتغطية التسجيلية (بعد الحدث).
- ثالثاً- فئة مصادر التغطية:** والتي شملت مندوبين ومراسلين، كتاب، وكالة الأنباء الأردنية، فئة مختلطة، وفئة أخرى.
- رابعاً- فئة الموقع من الصحيفة:** وقد شملت الصفحة الأولى، والصفحات الداخلية، والصفحة الأخيرة.
- خامساً- فئة قيم التغطية:** وتمّ تصنيفها إلى قيم إيجابية، وسلبية، ومحايدة، ومختلطة.
- سادساً- فئة الاتجاهات:** والتي تمّ تصنيفها إلى اتجاهات مؤيدة، ومعارضة ومحايدة ومختلطة.
- سابعاً- فئة التوزيع الجغرافي:** والتي شملت العاصمة، ومراكز المحافظات، والأرياف والبادية، وفئة مختلط.
- ثامناً- فئة نوع الاحتجاجات:** والتي شملت الاعتصامات، والاضرابات، والمسيرات (المظاهرات)، والمهرجانات الخطابية، وفئة أخرى.
- تاسعاً- فئة منظمي الاحتجاجات:** والتي شملت أحزاب المعارضة، والنقابات المهنية، وموظفو القطاع العام، وموظفو القطاع الخاص، وفئة مختلطة، وفئة أخرى.
- عاشراً- فئة نوع المطالب:** والتي شملت مطالب عامة، ومطالب خاصة، ومطالب مختلطة.
- حادي عشر- فئة طبيعة مطالب المحتجين:** حيث تمت قراءة مضامين الأنماط الصحفية المختلفة المنشورة في صحف الدراسة والتي تناولتها الاحتجاجات، والبالغ عددها (298) نمطاً، نتج عنها (2160) فقرة، حملت (25) مطلباً، وهذه المطالب هي:
- رحيل الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية.
 - محاربة الفساد والمفسدين ومحاكمتهم.
 - إجراء تعديلات على القوانين الناظمة للحياة الدستورية والديمقراطية.
 - تحسين أحوال العاملين وتصويب أوضاعهم.
 - التصدي لمشكلتي الفقر والبطالة.
 - إسقاط معاهدة وادي عربة.
 - تخفيض أسعار المواد التموينية وضبطها.
 - إجراء إصلاحات شاملة.
 - فتح باب الحوار مع الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

من يوم 2011/1/14م، فقد ارتأى الباحث أن تبدأ الفترة الزمنية للدراسة اعتباراً من عدد السبت 2011/1/15م، وحتى عدد السبت 2011/6/11م، وهو موعد إجراء هذه الدراسة، وعلى مدار ستة شهور متواصلة، وبذلك فقد تكوّن مجتمع الدراسة من (22) عدداً من كل صحيفة من صحف الدراسة، أنظر جدول رقم (1).

ويرى الباحث أن هذا العدد من الصحف يعدّ كافياً، وذلك قياساً إلى عدد من الدراسات التي استخدمت تحليل المضمون؛ حيث أشار Stempel إلى أن تحليل (6) أعداد، أو (12) عدداً، أو (24) عدداً، أو (48) عدداً، يؤدي إلى الحصول على نتائج مشابهة، كما لو أن التحليل شمل أعداد سنة كاملة (1952:344).

حجب خدماتها الإخبارية عنها⁽¹³⁾. وبذلك تعتبر "العرب اليوم" من الصحف الأردنية القلائل التي تتخذ خطأً معارضاً للحكومات الأردنية.

أما بالنسبة لعينة الدراسة الزمنية، ونظراً لأن الاحتجاجات في الشارع الأردني تنطلق بشكل أسبوعي من العاصمة ومعظم المحافظات الأردنية بعد صلاة الجمعة من كل أسبوع، وتقوم الصحف ووسائل الإعلام بتغطيتها، بحيث يتم نشر هذه التغطيات في الصحف اليومية في عدد اليوم التالي، (أي يوم السبت)، فقد ارتأى الباحث أن يقوم بتحليل ما ينشر في صحف الدراسة عن الاحتجاجات في عدد السبت من كل أسبوع.

ولما كانت الاحتجاجات الفعلية قد بدأت بعد صلاة الجمعة

الجدول (1)

العينة الزمنية لصحف الدراسة

الشهر	تاريخ العدد من كل صحيفة	مجموع أعداد الشهر من كل صحيفة
كانون الثاني	السبت 2011/1/15	3
	السبت 2011/1/22	
	السبت 2011/1/29	
شباط	السبت 2011/2/5	4
	السبت 2011/2/12	
	السبت 2011/2/19	
	السبت 2011/2/26	
آذار	السبت 2011/3/5	4
	السبت 2011/3/12	
	السبت 2011/3/19	
	السبت 2011/3/26	
نيسان	السبت 2011/4/2	5
	السبت 2011/4/9	
	السبت 2011/4/16	
	السبت 2011/4/23	
	السبت 2011/4/30	
أيار	السبت 2011/5/7	4
	السبت 2011/5/14	
	السبت 2011/5/21	
	السبت 2011/5/28	
حزيران	السبت 2011/6/4	2
	السبت 2011/6/11	
	المجموع الكلي	22

نتائجهم تم حساب نسبة الاتفاق بين الباحث وكل من الزملاء المحللين باستخدام معادلة (Azuroff & Mayer)، والتي تنص على أن:

$$\text{نسبة الاتفاق} = \frac{\text{عدد الإجابات المتفق عليها}}{\text{عدد الإجابات المتفق عليها} + \text{عدد الإجابات المختلف عليها}} \times 100\%$$

وقد تبين أن هناك نسبة توافق في الاجابات مقدارها (85%)، وهي نسبة مقبولة في هذا المجال. أما فيما يتعلق بالمبوحث من النقايبين والحزيبين، فقد تم اختبار ثبات التحليل من خلال الاختبار وإعادة الاختبار (Test-Retest) على عدد معين من المبوحثين بفارق أسبوعين بين التوزيع الأول والتوزيع الثاني.

تحليل النتائج ومناقشتها

فيما يتعلق بأنماط التغطية الصحفية للاحتجاجات في الصحف المدروسة، تشير بيانات الجدول رقم (2) إلى أن التقارير الإخبارية جاءت في المرتبة الأولى بين الانماط الصحفية التي تناولت الاحتجاجات في الصحف المدروسة، وبنسبة بلغت (52.3%). وفيما يتعلق بكل صحيفة على حدة، فقد جاءت التقارير الإخبارية في المرتبة الأولى في "الدستور" و"العرب اليوم" وبنسبة بلغت (50%) للأولى، و(53.8%) للثانية.

الجدول (2)

أنماط التغطية الصحفية لموضوعات الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية

النمط	الصحيفة		الدستور		العرب اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الأخبار	44	37.9	59	32.5	103	34.6		
التقارير الإخبارية	58	50	98	53.8	156	52.3		
المقالات	12	10.3	18	9.9	30	10		
الكاريكاتير	1	0.9	2	1.1	3	1		
المقابلات الصحفية	-	-	1	0.5	1	0.4		
أخرى	1	0.9	4	2.2	5	1.7		
المجموع الكلي	116	100	182	100	298	100		

"الدستور" و"العرب اليوم" بنسبة (37.9%) للأولى، و(32.5%) للثانية. أما المقابلات الصحفية، فقد جاءت في المرتبة الثالثة في صحف الدراسة بنسبة (10%). وفيما يتعلق

أما بالنسبة للمبوحثين فقد تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء النقابات المهنية، ومن الحزيبين في محافظة إربد، وعند اختيار مفردات العينة، ونظرا لأن مجتمع النقايبين والحزيبين يُعدّان من المجتمعات المفتوحة، فقد اعتمد الباحث على العينة العمدية، حيث تم اختيار (400) مفردة من النقايبين ومثلها من الحزيبين، وذلك بهدف تسهيل العمليات الإحصائية عند إدخال المعلومات إلى الحاسوب وتحليلها. ويرى الباحث أن هذا العدد من النقايبين والحزيبين يعدّ كافياً، إذ يرى Sekaran " أن العينة من المجتمعات المفتوحة والتي يزيد عدد أفرادها عن (30000)، نسمة يمكن أن تتكون من (379) مفردة.

اختبار الصدق والثبات

المقصود بالصدق هو: الدرجة التي تقوم فيها أداة القياس بقياس حقيقة ما أعدت لقياسه، وقد استخدم الباحث الصدق الظاهري (Face Validity) للتأكد من أن العبارات والأسئلة المتضمنة في الاستبانة يمكن أن تؤدي إلى جمعها بدقة، أو قياس المتغيرات قياساً صحيحاً، وهو ما يتم عن طريق دراسة محتويات أداة جمع المعلومات أو قياسها وتقويمها⁽¹⁴⁾. ولهذا فقد تم تحكيم الاستبانة من قبل مجموعة من الزملاء الاكاديميين المختصين في ميدان الصحافة، كما تم إجراء دراسة مسبقة (قبلية) على عينة مصغرة من القراء.

وحتى يتحقق الباحث من الثبات لأداة الدراسة، فقد لجأ إلى تكليف بعض الزملاء من المدرسين بكلية الإعلام بجامعة اليرموك، بتحليل عينة من أعداد صحف الدراسة، وبعد استلام

أما الأخبار الصحفية، فقد جاءت في المرتبة الثانية في الصحف المدروسة وبنسبة (34.6%). وفيما يخص كل صحيفة على حدة، فقد جاءت الأخبار في المرتبة الثانية في

والمراسلين بالذهاب كثيراً إلى ما وراء الحدث لإجراء التحقيقات والتحليلات الصحفية مثلاً.

2. جاءت المقالات الصحفية في المرتبة الثانية بعد الأخبار والتقارير الإخبارية بنسبة (10%) من مجمل الفنون الصحفية الأخرى، وهذا يعكس اهتمام الصحف المدروسة بالاحتجاجات من خلال إعطاء المجال للكتاب لإبداء الرأي فيما يدور من حراك في الشارع الأردني.

3. لم تحظ الأنماط الصحفية الأخرى كالمقابلات الصحفية والتحقيقات والتحليلات والرسومات بأنواعها وبريد القراء، بالإهتمام المطلوب من قبل القائمين على هذه الصحف مما يفقد هذه التغطية التنوع في الرؤى والأنماط التي يمكن أن تثرى المعالجة الصحفية لموضوعات الاحتجاجات.

وفيما يتعلق بأنواع التغطية الصحفية لموضوعات الاحتجاجات في الصحف المدروسة، تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى أن التغطية التسجيلية جاءت في المرتبة الأولى في الصحف المدروسة بنسبة (88.1%). أما بالنسبة لكل صحيفة على حدة، فقد جاءت التغطية التسجيلية في المرتبة الأولى في "الدستور" و"العرب اليوم"، بنسبة (82.3%) للأولى و(89.8%) للثانية. أما المرتبة الثانية من التغطية في كل الصحف المدروسة فقد احتلتها التغطية التمهيدية بنسبة (11.9%). وبالنسبة لكل صحيفة على حدة فقد احتلت التغطية التمهيدية المرتبة الثانية في "الدستور" و"العرب اليوم"، بنسبة (17.7%) للأولى، و(10.2%) للثانية.

الجدول (3)

أنواع التغطية الصحفية لموضوعات الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية

النوع	الصحيفة		الدستور		العرب اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تمهيدية	15	14.7	16	10.2	31	11.9		
تسجيلية	87	82.3	142	89.8	229	88.1		
المجموع الكلي	102	100	158	100	260	100		

لأولى، و(84.1%) للثانية. أما المرتبة الثانية في الصحف المدروسة فقد احتلتها الكتاب بنسبة (10%). وعلى صعيد كل صحيفة على حدة، فقد جاء الكتاب في المرتبة الثانية أيضاً في كل من "الدستور" و"العرب اليوم"، بنسبة (10.3%) للأولى و(9.9%) للثانية. أما مصادر التغطية الأخرى فقد جاءت بنسب قليلة تراوحت بين (1.7%-3.4%)، وبما مجموعه (5.8%) من مجمل المصادر التي اعتمدت عليها الصحف المدروسة.

بكل صحيفة على حدة، فقد جاءت المقالات في المرتبة الثالثة في كل من "الدستور" و"العرب اليوم"، بنسبة (10.3%) للأولى، و(9.9%) للثانية. أما بقية الفنون الصحفية الأخرى، فتشير بيانات الجدول إلى أنها جاءت بنسبة متدنية جداً تراوحت ما بين (0.4%-1.7%)، بنسبة مجموعها (3.1%) من مجمل الفنون الصحفية المختلفة التي تناولتها صحف الدراسة. ومن خلال النتائج السابقة التي تضمنها الجدول رقم (2)، يمكن استخلاص ما يلي:

1. جاءت الأخبار والتقارير الإخبارية في المرتبة الأولى بنسبة (86.8%) من مجمل الفنون الصحفية الأخرى التي تناولت الاحتجاجات. وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة صلوي (2011)، والتي أفادت بتركيز الصحف المدروسة بشكل رئيسي في تغطيتها لاحتجاجات الثورات العربية على الخبر الصحفي دون تعليق أو تحليل. كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Chyi & McCombs (2004)، والتي أفادت بوجود (170) مقالاً نشرتها الصحيفة عن حادثة إطلاق النار بولاية كولومبيا. وتتفق كذلك مع ما توصلت إليه دراسة Yong (2003)، والتي أفادت بوجود حجم ضخم من التقارير الإخبارية بشكل ذي دلالة، دار حول الاعتراض والإدانة في الصحف الصينية تحديداً. وبذلك فإن الصحافة الأردنية تركز على الجانب الإعلامي في التغطية أكثر من تركيزها على الجانب التحليلي أو التفسيري. وربما يعود السبب في ذلك إلى طبيعة الحدث وعامل الوقت الذي لا يسمح للمندوبين

ويتحليل هذه النتائج يتضح أن التغطية التسجيلية (التقريرية) هيمنت على معظم الأنماط الصحفية التي تحدثت عن الاحتجاجات التي تمت بالفعل والملابسات التي صاحبته. وحول مصادر التغطية، تشير بيانات الجدول رقم (4) إلى أن المندوبين والمراسلين جاءوا في المرتبة الأولى كمصدر للتغطية الصحفية في صحف الدراسة، بنسبة (83.2%)، وعلى صعيد كل صحيفة على حدة، فقد احتل المندوبون والمراسلون المرتبة الأولى في "الدستور" و"العرب اليوم"، بنسبة (81.9%)

الجدول (4)

مصادر التغطية لموضوعات الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية

المجموع		العرب اليوم		الدستور		الصحيفة
%	ك	%	ك	%	ك	
83.2	248	84.1	153	81.9	95	مندوبون ومراسلون
10	30	9.9	18	10.3	12	كتاب
3.4	10	2.7	5	4.3	5	وكالة الأنباء الأردنية
1.7	5	1.1	2	2.6	3	مختلط
1.7	5	2.2	4	0.9	1	أخرى
100	298	100	182	100	116	المجموع الكلي

وعن موقع موضوعات الاحتجاجات من صفحات الصحف المدروسة، تشير بيانات الجدول رقم (5) إلى أن الصفحات الداخلية جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (79.5%) من مجمل الموضوعات المنشورة في صحف الدراسة ككل، في حين جاءت الصفحة الأولى في المركز الثاني بنسبة (18.8%)، وجاءت الصفحة الأخيرة في المركز الثالث بنسبة (1.7%). وفيما يتعلق بكل صحيفة على حدة، فقد جاء الترتيب متوافقاً مع الترتيب السابق والمتعلق بالصحف المدروسة ككل.

وبتحليل هذه النتائج يتبين أن المراسلين والمندوبين هم المصدر الإخباري الأساسي للصحافة الأردنية خلال فترة الاحتجاجات، وإن اعتماد هذه الصحف على مصادرها الذاتية في جمع الأخبار يعكس اهتماماً أكبر من قبل الصحف المدروسة بموضوعات الاحتجاجات نظراً للاهتمام المجتمعي بها. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة الداغر (2011)، حيث اعتمدت الصحف الأمريكية المدروسة بشكل رئيسي على المراسل الخارجي في تزويدها بأخبار الثورات العربية.

الجدول (5)

موقع موضوعات الاحتجاجات من صفحات الصحف الأردنية اليومية

المجموع		العرب اليوم		الدستور		الصحيفة
%	ك	%	ك	%	ك	
18.8	56	16.5	30	22.4	26	الأولى
79.5	237	81.8	149	75.9	88	الداخلية
1.7	5	1.7	3	1.7	2	الأخيرة
100	298	100	182	100	116	المجموع الكلي

المحافظات في المرتبة الثانية بنسبة (27.5%)، وجاءت فئة "مختلطة" في المركز الثالث بنسبة (16.1%)، في حين جاءت الأرياف والبادية في المرتبة الأخيرة بنسبة (11.4%). وفيما يتعلق بكل صحيفة على حدة، فقد احتلت تغطية العاصمة (عمان) المرتبة الأولى في كل من "الدستور" و"العرب اليوم"، بنسبة (42.2%) للأولى، و(46.7%) للثانية، واحتلت فئة مختلطة المرتبة الثانية في "الدستور" بنسبة (25.9%)، بينما احتلت مراكز المحافظات المرتبة الثانية في "العرب اليوم" بنسبة (31.3%). أما المرتبة الثالثة فقد احتلها في "الدستور" مراكز المحافظات بنسبة (12.1%). وجاءت

وبتحليل هذه النتائج يتبين أن ما نسبته (20.5%) من أنماط التغطية الصحفية لموضوعات الاحتجاجات جاءت على الصفحتين الأولى والأخيرة من الصحف المدروسة، وهذه نسبة معقولة تثبت مدى اهتمام هذه الصحف بالموضوعات المدروسة، لا سيما وأن (15.8%) من هذه الأنماط جاءت على الصفحة الأولى رغم أهميتها. وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للأنماط الصحفية التي تناولت الاحتجاجات، تشير بيانات الجدول رقم (6) إلى أن معظم موضوعات الاحتجاجات في الصحف المدروسة ككل، تركزت في العاصمة عمان، بنسبة (45%)، في حين جاءت مراكز

الأرياف والبادية في المرتبة الأخيرة في "الدستور" بنسبة (10.3%)، بينما جاءت فئة مختلطة في المرتبة الأخيرة في "العرب اليوم" بنسبة (9.9%).

الجدول (6)

التوزيع الجغرافي لموضوعات الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية

التوزيع	الصحيفة		الدستور		العرب اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
العاصمة	49	42.2	85	46.7	134	45		
مراكز المحافظات	25	21.6	57	31.3	82	27.5		
الأرياف والبادية	12	10.3	22	12.1	34	11.4		
مختلطة	30	25.9	18	9.9	48	16.1		
المجموع الكلي	116	100	182	100	298	100		

تشير بيانات الجدول رقم (7) إلى أن معظم الاحتجاجات في الصحف المدروسة كانت من نوع المسيرات، بنسبة (57.7%)، أما المرتبة الثانية فقد احتلتها الاعتصامات بنسبة (21.5%)، وجاءت المهرجانات الخطابية في المرتبة الثالثة بنسبة (13.5%)، أما الاضرابات فكانت في المرتبة الأخيرة بنسبة (7.3%). وفيما يتعلق بكل صحيفة على حدة، فقد جاء الترتيب متوافقاً مع الترتيب السابق والمتعلق بالصحف المدروسة ككل.

وبالنظر إلى هذه النتائج، يمكن أن يُعزى السبب في تركيز الفعاليات المتعلقة بالاحتجاجات بصورة رئيسية في العاصمة إلى وجود المراكز الرئيسية للأحزاب والنقابات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية والوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة والشركات والمصانع في العاصمة (عمان)، شأنها في ذلك شأن العواصم العربية والعالمية. وعن أنواع الاحتجاجات المنشورة في الصحف المدروسة،

الجدول (7)

نوع الاحتجاجات في الموضوعات المنشورة في الصحف الأردنية اليومية

نوع الاحتجاج	الصحيفة		الدستور		العرب اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
اعتصامات	24	23.5	32	20.2	56	21.5		
إضرابات	5	4.9	14	8.9	19	7.3		
مسيرات	56	54.9	94	59.5	150	57.7		
مهرجانات	17	16.7	18	11.4	35	13.5		
المجموع الكلي	102	100	158	100	260	100		

(16.9%)، وجاءت النقابات المهنية في المرتبة الرابعة بنسبة (13.8%)، واحتل موظفو القطاع العام المرتبة الخامسة بنسبة (7.3%)، وجاء موظفو القطاع الخاص في المرتبة الأخيرة بنسبة (5%). وفيما يتعلق بكل صحيفة على حدة، فقد جاء الترتيب متوافقاً مع الترتيب السابق والمتعلق بالصحف المدروسة ككل.

وبالنظر إلى هذه النتائج يتضح أن معظم هذه الاحتجاجات اشترك في تنظيمها مختلف القطاعات، لا سيما قطاعي الأحزاب والنقابات المهنية اللذين كان نصيبهما مجتمعاً ما

ويمكن القول أن معظم هذه الاحتجاجات كانت على شكل مسيرات، نظراً للطبيعة السلمية لهذه الاحتجاجات والتي تتوافق مع سقف المطالبات المنادية بإصلاح النظام وعدم السعي إلى تغييره.

وفيما يخص الجهات المنظمة لهذه الاحتجاجات، تشير بيانات الجدول رقم (8) إلى أن فئة "مختلطة" جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (38.1%) في الصحف المدروسة، أما المرتبة الثانية، فقد احتلتها أحزاب المعارضة بنسبة (18.9%)، في حين جاءت فئة "أخرى" في المرتبة الثالثة، بنسبة

نسبة (32.7%)، ويمكن أن يعزى السبب في ذلك إلى أن هذين القطاعين يعدان الأقدر على تحشيد الشارع الأردني، لا سيما في القضايا ذات الطابع الجماهيري التي تهدف إلى خدمة المصلحة العامة للمواطنين.

الجدول (8)

منظمو الاحتجاجات

المجموع	العرب اليوم		الدستور		الصحيفة
	ك	%	ك	%	
18.9	49	17.7	28	20.6	21
13.8	36	14.6	23	12.7	13
7.3	19	7	11	7.8	8
5	13	5.7	9	3.9	4
38.1	99	39.2	62	36.3	37
16.9	44	15.8	25	18.7	19
100	260	100	158	100	102

"المختلطة" في المرتبة الأخيرة، بنسبة (6.9%). وفيما يتعلق بكل صحيفة على حدة، فقد جاء الترتيب متوافقاً مع الترتيب السابق والمتعلق بالصحف المدروسة ككل.

وفيما يتعلق بنوع مطالب المحتجين، تشير بيانات الجدول رقم (9) إلى أن المطالب العامة جاءت في المرتبة الأولى في الصحف المدروسة، بنسبة (63.1%)، أما المطالب الخاصة فقد جاءت في المرتبة الثانية بنسبة (30%)، وجاءت المطالب

الجدول (9)

نوع مطالب المحتجين في الصحف الأردنية اليومية

المجموع	العرب اليوم		الدستور		الصحيفة
	ك	%	ك	%	
63.1	164	66.5	105	57.9	59
30	78	24	38	39.2	40
6.9	18	9.5	15	2.9	3
100	260	100	158	100	102

وقد احتل المطلب المتعلق "بإجراء إصلاحات شاملة" المرتبة الأولى بين هذه المطالب بنسبة (13.2%) في كل الصحف المدروسة. وقد جاء هذا المطلب في المرتبة الأولى في صحيفة "الدستور" بنسبة (14.2%)، وفي المرتبة الثانية في "العرب اليوم"، بنسبة (12.2%).

أما المطلب المتعلق بـ "مكافحة الفساد والمفسدين ومحاکمتهم"، فقد احتل المرتبة الثانية وبنسبة (12.7%) في كل الصحف المدروسة. أما فيما يتعلق بكل صحيفة على حدة، فقد احتل المرتبة الثانية في "الدستور" بنسبة (11.7%)، والمرتبة الأولى في "العرب اليوم" بنسبة (13.7%).

وبالنظر إلى هذه النتائج يمكن القول أن المصالح العامة طغت على المصالح الشخصية عند المحتجين، وأن الهدف العام من هذه الاحتجاجات هو النهوض بالمجتمع ككل، وليس بفتة دون أخرى، وأن يطال التغيير مختلف نواحي الحياة.

وحول طبيعة مطالب المحتجين، تشير بيانات الجدول رقم (10) إلى أن الصحافة الأردنية اليومية عينة الدراسة، عرضت من خلال الأنماط الصحفية المختلفة التي تناولت الاحتجاجات خلال الفترة الزمنية للدراسة ما مجموعه (298) نمطاً أنظر جدول رقم (2)، ذات مضامين متنوعة حملت (25) مطلباً، وبتكرارات بلغ عددها (2160) تكراراً، كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول (10)
طبيعة مطالب المحتجين

المجموع		العرب اليوم		الدستور		الصحيفة	المطالب
%	ك	%	ك	%	ك		
6	130	9.5	106	2.3	24		رحيل الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية
12.7	275	13.7	154	11.7	121		محاربة الفساد والمفسدين ومحاكمتهم
10	215	9.8	110	10.2	105		إجراء تعديلات على القوانين الناظمة للحياة الدستورية والديمقراطية
2.2	48	2	23	2.4	25		تحسين أحوال العاملين وتصويب أوضاعهم
3.1	66	2.7	30	3.5	36		التصدي لمشكلتي الفقر والبطالة
3	64	3.1	35	2.8	29		إسقاط معاهدة وادي عربة
3.9	85	3.5	39	4.4	46		تخفيض أسعار المواد التموينية وضبطها
13.2	284	12.2	137	14.2	147		إجراء إصلاحات شاملة
1.6	34	1.6	18	1.5	16		فتح باب الحوار مع الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني
3.9	83	4	45	3.7	38		تأييد الثورات العربية
1.3	27	1.1	12	1.4	15		توزيع مكاسب التنمية على الجميع
1.5	32	1.3	15	1.6	17		وقف الخصخصة واستعادة ثروات الدولة المنهوبة
2.1	46	1.2	14	3.1	32		الدعوة إلى إصلاح النظام
2.7	59	1.7	19	3.9	40		تأييد قائد الوطن
3	64	3.3	37	2.6	27		إصدار عفو عام
3.7	80	2.2	25	5.3	55		المطالبة بحق العودة ورفض مؤامرة الوطن البديل
1.7	37	1.3	15	2.1	22		استقلال القضاء وإنشاء محكمة دستورية
1.6	35	1.6	18	1.6	17		إنشاء نقابة للمعلمين
2.4	51	2.4	27	2.3	24		إقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة
3.9	85	4.2	47	3.7	38		تعزيز الحريات العامة
1.8	41	2.4	27	1.4	14		تحسين مستوى الأجور وربطها بمعدلات التضخم
5.9	128	7.6	86	4.1	42		حل مجلس النواب
1.9	42	2	23	1.8	19		وضع حد للمتقنين الذين يقومون بالاستيلاء أموال الدولة وأراضيها
1.7	37	1.5	17	2	20		إلغاء محكمة أمن الدولة والمحاكم العسكرية
5.2	112	4.1	46	6.4	66		أخرى
100	2160	100	1125	100	1035		المجموع الكلي

المطلب إلى المرتبة السادسة عشرة جنباً إلى جنب مع المطلب المناهض بالتداول السلمي للسلطة، بنسبة (2.3%) لكلا المطالبين.

وفيما يتعلق بالمطلب المناهض بـ"حل مجلس النواب"، فقد جاء في المرتبة الخامسة بنسبة (5.2%) في كل الصحف المدرسة. وفيما يتعلق بكل صحيفة على حدة، فقد جاء ترتيبه في "العرب اليوم" متوافقاً مع كل الصحف المدرسة، بنسبة (7.6%)، أما في "الدستور" فقد جاء في المرتبة السابعة بنسبة (4.1%).

أما المطلب التي جاءت تحت فئة "أخرى" فقد جاءت في المرتبة السادسة في كل الصحف المدرسة، بنسبة (5.2%).

وفيما يخص المطلب المتعلق بـ"إجراء تعديلات على القوانين الناظمة للحياة الدستورية والديمقراطية"، فقد جاء في المرتبة الثالثة بنسبة (10%) في كل الصحف المدرسة. أما فيما يتعلق بكل صحيفة على حدة، فقد جاء الترتيب متوافقاً مع الترتيب السابق بنسبة (10.2%) في "الدستور"، و(9.8%) في "العرب اليوم".

أما المطلب المتعلق بـ"رحيل الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية"، فقد جاء في المرتبة الرابعة بنسبة (6%) في كل الصحف المدرسة. وفيما يتعلق بكل صحيفة على حدة، فقد جاء ترتيبه في "العرب اليوم" متوافقاً في كل الصحف المدرسة، بنسبة (9.5%)، أما في "الدستور"، فقد تراجع هذا

المجتمع المدني، ووقف الخصخصة واستعادة ثروات البلد المنهوبة، وتوزيع مكتسبات التنمية على الجميع، المراتب الخمسة عشرة الأخيرة على التوالي، وحصلت جميعها على نسب متواضعة تراوحت ما بين (1.3%-3.1%).

ومن خلال النتائج السابقة التي تضمنها الجدول رقم (10)، يمكن للباحث استخلاص ما يلي:

1. لقد جاء المطلب الداعي إلى "إجراء إصلاحات شاملة" في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، وهذا ما أكدت عليه جريدتا "الدستور" و"العرب اليوم"، حيث احتل المرتبة الأولى في "الدستور" والمرتبة الثانية في "العرب اليوم". وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة الداغر (2011)، والتي جاء فيها أن أهم المطالبات تركزت على الإصلاحات السياسية والأدارية والاقتصادية. ومع إيمان الباحث بأن المطلب الداعي إلى (إجراء اصلاحات شاملة) يتضمن مطالب عامة، لم يطرح من خلالها المحتجون أية مطالب محددة كالمطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية... وغيرها، إلا أنه ارتأى أن يعتبر الدعوة الى "إجراء اصلاحات شاملة" مطلباً منفصلاً لكثرة ما وردت في سياق الأنماط الصحفية المختلفة التي تناولت موضوعات الاحتجاجات، بحيث احتلت المرتبة الأولى، مما يدل على تعطش المحتجين إلى التغيير وإجراء الإصلاحات.

2. لقد جاء المطلب الداعي إلى "مكافحة الفساد والمفسدين ومحاكمتهم" في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، وهذا ما أكدت عليه الصحف المدروسة، حيث جاء في المرتبة الأولى في "العرب اليوم"، وفي المرتبة الثانية في "الدستور". وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة العمرو (2101)، والتي أفادت بأن أهم ما توصلت إليه الدراسة تركز حول المطالبة بمكافحة الفساد والمفسدين.

وربما يعود السبب في تقدم مطلب "مكافحة الفساد والمفسدين ومحاكمتهم" على غيره من المطالب الأخرى التي نادى بها المحتجون الى استشراف الفساد في بعض مؤسسات الدولة، وتغول المسؤولين فيها على المال العام، مما حدا بالحكومة الى تفعيل دور هيئة مكافحة الفساد، التي مهمتها التحقق من القضايا التي تدور حولها شبهات، مثل قضية المتاجرة بالنفط العراقي، وقضية شركة موارد، وقضية عطاء سكن كريم، وقضية مصفاة البترول وغيرها.

3. احتل المطلب المتعلق "بإجراء التعديلات على القوانين الناظمة للحياة الدستورية والديمقراطية" المرتبة الثالثة من حيث الأهمية في الصحف المدروسة. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة Mahroum (2011)، والتي مفادها أن

وفيما يخص كل صحيفة على حدة، فقد جاءت هذه الفئة في المرتبة الرابعة في "الدستور" بنسبة (6.4%)، وفي المرتبة السابعة في "العرب اليوم" بنسبة (4.1%).

ومن الجدير بالذكر أن من أهم المطالب التي جاءت ضمن فئة "أخرى" تمثلت في: المطالبة بإعادة وزارة التموين، وإلغاء إقامة مشروع الكلية العسكرية في غابات برقش، وإقامة الدولة الإسلامية والحكم بشرع الله، ورفض دمج البلديات، والمطالب بوقف الاحتجاجات لما لها من تأثير سيء على الوضع الاقتصادي، وإسقاط جماعة الإخوان المسلمين، وإغلاق الملاهي الليلية ومحلات المساج لتعارضها مع الشريعة الإسلامية، ومحاسبة المقصرين في حماية المتظاهرين.

أما المطالب المتعلقة ب "تخفيض اسعار المواد التموينية وضبطها"، وتأييد الثورات العربية"، وتعزيز الحريات العامة"، فقد جاءت جميعها في المرتبة السابعة بنسبة (3.9%) لكل منها في كل الصحف المدروسة. أما فيما يخص كل صحيفة على حدة، فقد جاء المطلب المتعلق ب "تخفيض أسعار المواد التموينية وضبطها" في المرتبة السادسة في "الدستور" بنسبة (4.4%)، وفي المرتبة التاسعة في "العرب اليوم" بنسبة (3.5%). أما المطلب المتعلق ب "تأييد الثورات العربية"، فقد جاء في المرتبة التاسعة في كل من "الدستور" و"العرب اليوم"، بنسبة (3.7%) للاولى، ونسبة (4.2%) للثانية. وجاء المطلب للمتعلق ب "تعزيز الحيات العامة" في المرتبة التاسعة في "الدستور" بنسبة (3.7%)، وفي المرتبة السادسة في "العرب اليوم" بنسبة (4.2%).

وفيما يخص المطلب الداعي إلى "المطالبة بحق العودة ورفض مؤامرة الوطن البديل"، فقد جاء في المرتبة العاشرة بنسبة (3.7%) في كل الصحف المدروسة. وفيما يتعلق بكل صحيفة على حدة، فقد جاء هذا المطلب في المرتبة الخامسة في "الدستور"، بنسبة (5.3%)، وتراجع في "العرب اليوم" إلى المرتبة الخامسة عشرة، بنسبة (2.2%).

وقد احتلت المطالب المتعلقة ب "التصدي لمشكلتي الفقر والبطالة، وإسقاط معاهدة وادي عربة، وإصدار عفو عام، وتأييد قائد الوطن، وإقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة، وتحسين أحوال العاملين وتصويب أوضاعهم، والدعوة إلى إصلاح النظام، ووضع حد للمتنفذين الذين يقومون بالاستيلاء على أموال الدولة وأراضيها، وتحسين مستوى الأجور وربطها بمعدلات التضخم، واستقلال القضاء وإنشاء محكمة دستورية، وإلغاء محكمة أمن الدولة والمحاكم العسكرية، وإنشاء نقابة للمعلمين، وفتح باب الحوار مع الاحزاب السياسية ومؤسسات

وقد تمّ لهم ذلك، حيث تمت إقالة حكومة البخيت الثانية في 17/ تشرين الأول/2011م، وتكليف عون الخصاونة بتشكيل حكومة جديدة.

5. لقد جاء المطلب المتعلق "بحل مجلس النواب" في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية في كل الصحف المدروسة، وقد توافقت "العرب اليوم" مع هذه النتيجة، إلا أن هذا المطلب جاء في المرتبة التاسعة في "الدستور"، وربما يعزى السبب في ذلك إلى طبيعة "الدستور" المؤيدة للحكومة في بعض الحالات. وقد جاءت مطالبات المحتجين بحل مجلس النواب على خلفية منح المجلس الثقة لحكومة الرفاعي بعدد غير مسبوق من الأصوات وصل الى (111) صوتاً من أصل 120 صوتاً. وعقب تشكيل حكومة البخيت وبرغم ما عرف عنها في المرة الأولى من فساد، إلا أن مجلس النواب منح الثقة لهذه الحكومة من خلال (63) صوتاً، ولذلك استمرت المطالبات بحل مجلس النواب والحكومة معاً.

وحول قيم التغطية لمطالب المحتجين، تشير بيانات الجدول رقم (11) إلى أن القيم الإيجابية سيطرت على هذه المطالب في كل صحف الدراسة، بنسبة (98.7%)، في حين جاءت القيم السلبية والقيم المختلطة في المراتب الثانية والثالثة بنسبة (0.7%) و(0.6%) للتانية.

الجدول (11)

قيم التغطية لمطالب المحتجين في الصحف الأردنية اليومية

القيم	الصحيفة		الدستور		العرب اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
إيجابية	1021	98.6	1110	98.7	2131	98.7	2160	98.7
سلبية	9	0.9	7	0.6	16	0.7	13	0.6
محايدة	-	-	-	-	-	-	-	-
مختلطة	5	0.5	8	0.7	13	0.6	1035	100
المجموع الكلي	1035	100	1125	100	2160	100	2160	100

إلى وقف المسيرات والاحتجاجات والاعتصامات، والمطالبة بإسقاط جماعة الإخوان المسلمين، لإتهامها بأنها من أبرز قادة الحراك السياسي في المجتمع الأردني. أما القيم المختلطة فقد تمثلت في المطالب الداعية إلى وقف دمج البلديات، وإلغاء إقامة الكلية العسكرية في برقس، حيث أن آراء المحتجين تتفاوت في مثل هذه المواقف بين السلبية والإيجابية.

وبخصوص اتجاهات التغطية لمطالب المحتجين، تشير بيانات الجدول رقم (12) إلى أن الاتجاهات المؤيدة سيطرت على هذه المطالب في كل الصحف المدروسة، بنسبة

تعرض المبحوثين لقناة الجزيرة أثناء تغطيتها للثورات العربية جعل المواطنين يطالبون بالحرية والعدالة والديمقراطية. ونظراً لأهمية هذا المطلب فقد كلف الملك رئيس مجلس الاعيان طاهر المصري، برئاسة لجنة سميت بـ "لجنة الحوار الوطني"، مهمتها إنجاز التشريعات النازمة للعمل السياسي لا سيما قانوني الانتخابات والأحزاب، كما كلف أيضاً رئيس الوزراء الأسبق "أحمد اللوزي" برئاسة اللجنة الملكية لتعديل الدستور، والتي هدفت إلى مراجعة نصوص الدستور وإجراء تعديلات دستورية ملائمة لحاضر الأردن ومستقبله.

4. جاء المطلب المتعلق "برحيل الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية" في المرتبة الرابعة في كل الصحف المدروسة من حيث الأهمية، وقد جاء هذا المطلب في المرتبة الرابعة في "العرب اليوم"، وتاخر كثيراً في "الدستور" حيث احتل المرتبة السادسة عشرة، وربما يعود السبب في ذلك إلى ملكيته "الدستور" التي تمتلك الحكومة حوالي (30%) من أسهمها، أما "العرب اليوم" فإنها مملوكة بالكامل للقطاع الخاص. وبرغم ذلك استجاب الملك لهذه المطالب وأقال حكومة الرفاعي في الأول من شباط 2011م، وكلف معروف البخيت بتشكيل حكومة جديدة. إلا أن المحتجين ما زالوا يطالبون بإقالة حكومة البخيت، وذلك على خلفية قضية الكازينو التي تورطت فيها حكومة البخيت الأولى،

وفيما يتعلق بكل صحيفة على حدة فقد احتلت القيم الإيجابية المرتبة الأولى في كل من "الدستور" و"العرب اليوم" بنسبة (98.6%)، ولأولى و(98.7%) للتانية. أما القيم السلبية فقد جاءت في المرتبة الثانية في الدستور بنسبة (0.9%)، وفي المرتبة الثالثة في "العرب اليوم" بنسبة (0.6%)، وبخصوص القيم المختلطة، فقد جاءت في المرتبة الثالثة في "الدستور" بنسبة (0.5%)، وفي المرتبة الثانية في "العرب اليوم"، بنسبة (0.7%).

وجدير بالذكر أن القيم السلبية تمثلت في المطالب الداعية

(98.6%)، وجاءت الاتجاهات المعارضة في المرتبة الثانية، بنسبة (1%)، أما الاتجاهات المختلطة فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة (0.4%). وفيما يتعلق بكل صحيفة على حدة، فقد جاء الترتيب متوافقا مع الترتيب السابق، والمتعلق بالصحف المدروسة ككل.

الجدول (12)

اتجاهات التغطية لمطالب المحتجين في الصحف الأردنية اليومية

الاتجاهات	الصحيفة		الدستور		العرب اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مؤيدة	1019	98.5	1110	98.7	2129	98.6		
معارضة	10	0.9	11	1	21	1		
محايدة	-	-	--	-	-	-		
مختلطة	6	0.6	4	0.3	10	0.4		
المجموع الكلي	1035	100	1125	100	2160	100		

وتشير بيانات الجدول رقم (13) إلى أن نسبة الذكور من أفراد العينة المبحوثة بلغت (78.9%)، أما الإناث فبلغت نسبتهم (21.1%). وفيما يتعلق بمجال عمل المبحوثين فقد جاء من يعملون في القطاع الخاص بالمرتبة الأولى بنسبة (43.6%)، في حين جاء من يعملون في القطاع العام في المرتبة الثانية بنسبة (39.1%)، أما أولئك الذين لا يعملون من أفراد العينة المبحوثة فقد جاءوا في المرتبة الأخيرة بنسبة (17.3%).

وبتحليل نتائج الجدولين (11) و(12)، يتضح سيطرة القيم والاتجاهات الإيجابية على مطالب المحتجين وبنسبة تكاد تقترب من النسبة المطلقة، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن هذه المطالب محقة، ولا تستقيم الأمور بدون تلبيةها.

توصيف مجتمع الدراسة من المبحوثين

ويشمل هذا التوصيف النوع الاجتماعي ومجال العمل والمؤهل العلمي والانتساب الحزبي أو النقابي ومكان الإقامة والفئات العمرية للمبحوثين.

الجدول (13)

توصيف مجتمع الدراسة

المتغير	البدايل والتكرارات	البدايل	ك	%
النوع الاجتماعي	ذكر	631	78.9	
	أنثى	169	21.1	
	المجموع	800	100	
مجال العمل	قطاع عام	313	39.1	
	قطاع خاص	349	43.6	
	لا أعمل	138	17.3	
	المجموع	800	100	
	دراسات عليا	163	20.3	
المؤهل العلمي	بكالوريوس	503	62.9	
	دبلوم متوسط	79	9.9	
	ثانوية عامة فما دون	55	6.9	
	المجموع	800	100	
	انتساب نقابي	330	41.3	
الانتساب الحزبي أو النقابي	حزبي	305	38.1	
	نقابي حزبي	165	20.6	
	المجموع	800	100	

68.9	551	المدينة	مكان الإقامة
30.0	240	القرى والأرياف	
1.1	9	البادية	
100	800	المجموع	
12.2	98	25 سنة فما دون	العمر
33.4	267	26 - 35 سنة	
20.4	163	36 - 45 سنة	
18.6	149	46 - 55 سنة	
15.4	123	أكبر من 55 سنة	
100	800	المجموع	

الذكور، ويعملون في القطاع الخاص، ومن حملة شهادة البكالوريوس، وينتمون إلى النقابات المهنية، ويسكنون المدن، وتتراوح أعمارهم بين (26 - 35) عاماً.

وفيما يتعلق برأي المبحوثين في مدى استجابة الحكومة لمطالب المحتجين تشير بيانات الجدول رقم (14) إلى أن العبارة التي نصها "بعد أكثر من (22) عاماً على الانفتاح الديمقراطي في الأردن، لا يمكن أن يقبل المواطن بالعودة مرة أخرى إلى الوراثة، وهو يسعى جاهداً إلى المزيد من الانفتاح والحريات والمكتسبات"، قد جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغت نسبة من يوافقون عليها بشدة من المبحوثين (59.4%)، ونسبة من أجاب عليها بدرجة موافق (31.1%).

أما العبارة التي نصها "إن إقرار المجلس العالي لتفسير الدستور بأن إنشاء نقابة للمعلمين يعد دستورياً، جاء نتيجة لاضرابات المعلمين التي شلت العملية التعليمية في الأردن"، فقد جاءت في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة من يوافقون عليها بشدة من المبحوثين (55.8%)، أما أولئك الذين أجابوا بدرجة موافق، فقد بلغت نسبتهم (30%).

وفيما يتعلق بالعبارة التي نصها "إن رفع الحكومة لرواتب العاملين في الدولة، والمتقاعدين مبلغ (20) ديناراً اعتباراً من بداية العام الحالي، جاء نتيجة خشية السلطات الأردنية من امتداد الثورات العربية إلى الأردن" فقد جاءت في المرتبة الثالثة، حيث بلغت نسبة من يوافقون عليها بشدة (42.8%)، أما أولئك الذين أجابوا بدرجة موافق، فقد كانت نسبتهم (42.9%).

وبخصوص المؤهل العلمي جاء من يحملون درجة البكالوريوس في المرتبة الأولى بنسبة (62.9%)، أما المرتبة الثانية فقد احتلها من يحملون مؤهلات أعلى من البكالوريوس بنسبة (20.3%)، في حين احتل من يحمل الدبلوم المتوسط المرتبة الثالثة بنسبة (9.9%)، وجاء في المرتبة الأخيرة من يحملون الثانوية العامة فما دون بنسبة (6.9%). وفيما يتعلق بالانتماء النقابي أو الحزبي لأفراد العينة المبحوثة، فقد جاء النقابيون في المرتبة الأولى بنسبة (41.3%)، وجاء الحزبيون في المرتبة الثانية بنسبة (38.1%)، أما النقابيون والحزبيون معاً، فقد جاءوا في المرتبة الأخيرة بنسبة (20.6%).

وحول مكان إقامة المبحوثين تشير البيانات إلى أن سكان المدينة من أفراد العينة احتلوا المرتبة الأولى بنسبة (68.9%)، وجاء سكان القرى والأرياف في المرتبة الثانية، بنسبة (30%)، في حين جاء سكان البادية في المرتبة الأخيرة بنسبة (1.1%). أما عن الفئات العمرية لأفراد العينة المبحوثة فتشير البيانات إلى أن من تقع أعمارهم بين (26 - 35) سنة جاءوا في المرتبة الأولى، بنسبة (33.4%)، وجاء في المرتبة الثانية أولئك الذين تقع أعمارهم بين (36-45) سنة، بنسبة (20.4%)، وجاء في المرتبة الثالثة أولئك الذين تقع أعمارهم بين (46 - 55) سنة، بنسبة (18.6%)، وجاء في المرتبة الرابعة أولئك الذين تزيد أعمارهم عن (55) سنة، بنسبة (15.4%)، أما المرتبة الأخيرة فقد احتلها من تقع أعمارهم دون الخامسة والعشرون بنسبة (12.2%). ومن تحليل هذه النتائج يمكن القول أن أغلب أفراد العينة المبحوثة هم من

الجدول (14)

رأي المبحوثين في مدى استجابة الحكومة لمطالب المحتجين

المجموع		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		الخيارات
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
100	800	1.4	11	9	72	4	32	42.9	343	42.8	342	إن رفع الحكومة لرواتب العاملين في الدولة والمتقاعدين مبلغ (20) ديناراً اعتباراً من بداية العام 2011م، جاء نتيجة خشية السلطات الأردنية من امتداد الثورات العربية إلى الأردن.
100	800	5.4	43	9.1	73	9	72	39.8	318	36.8	294	إن إقالة حكومة سمير الرفاعي، والتعديل الوزاري على حكومة معروف البخيت، جاءت تلبية لمطالب المحتجين.
100	800	3.9	31	5	40	11.4	91	44.6	357	35.1	281	إن قيام الحكومة بإعادة هيكلة الرواتب لموظفي الدولة ومقاعديها، وتعهدها بعدم فرض ضرائب جديدة وتثبيت أسعار المحروقات، جاء تلبية لمطالب المحتجين.
100	800	11.4	91	28	224	22.3	178	20.8	166	17.6	141	إن تشكيل لجنة الحوار الوطني الشامل، دليل على جدية الحكومة في الإصلاح ومحاربة الفساد والمفسدين.
100	800	5	40	13	104	9.6	77	47.6	381	24.8	198	إن تشكيل اللجنة الملكية لمراجعة نصوص الدستور والنظر في أي تعديلات دستورية ملائمة لحاضر ومستقبل المملكة، جاء نتيجة للاحتجاجات المتلاحقة التي نادت بذلك.
100	800	1.5	12	6.9	55	5.9	47	30	240	55.8	446	إن إقرار المجلس العالي لتفسير الدستور بأن إنشاء نقابة للمعلمين يعد دستورياً، جاء نتيجة لإضرابات المعلمين التي شلت العملية التعليمية في الأردن.
100	800	12.1	97	19	152	17	136	32.3	258	19.6	157	لقد جاء قانون العفو العام (بهدف التخفيف على المواطنين جراء الأزمة الاقتصادية التي يعانيها وتعزيزاً لروح التسامح بين أبناء المجتمع الأردني) رغبة من الحكومة في الإصلاح الشامل، وتلبية لمطالب المحتجين.
100	800	9.9	79	23.5	188	25.4	203	26.5	212	14.8	118	إن مخرجات لجنة الحوار الوطني الشامل تعد بداية جيدة لتعزيز الحياة الحزبية، وإيجاد مجلس نيابي أكثر تمثيلاً لشرائح المجتمع المختلفة، وقادر على تحمل مسؤولياته في هذه المرحلة التاريخية المليئة بالأحداث والتحديات.
100	800	-	-	4.1	33	5.4	43	31.1	249	59.4	475	بعد أكثر من (22) عاماً على الانفتاح الديمقراطي في الأردن، لا يمكن أن يقبل المواطن بالعودة مرة أخرى إلى الوراء، وهو يسعى جاهداً إلى المزيد من الانفتاح والحيات والمكتسبات.
100	800	3	24	9	72	7	56	27.3	218	53.8	430	إن مجلس النواب السادس عشر لن يكون قادراً على السير في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي يطالب بها المحتجون.
100	800	3.5	28	14	112	21.3	170	29.3	234	32	256	تعد الاحتجاجات في الشارع الأردني بمثابة "خروج الجني من القمقم"، وإن فشلها في تحقيق أهدافها سيفوق إلى التطرف في جميع أرجاء المجتمع.
100	800	4	32	9	72	10.6	85	25	200	51.4	411	لا بد من استمرار الفعل الشعبي والجماعي بالتظاهر للضغط على الحكومة من أجل التغيير والإصلاح الشامل، وإقامة نموذج ديمقراطي حقيقي.

الحكومة في الإصلاح الشامل، وتلبية لمطالب المحتجين"، فقد جاءت في المرتبة العاشرة، حيث بلغت نسبة من أجاب عليها بدرجة موافق بشدة (19.6%)، أما من أجاب عليها بدرجة موافق، فقد بلغت نسبتهم (32.3%).

وفيما يتعلق بالعبارة التي نصها "إن مخرجات لجنة الحوار الوطني الشامل تعد بداية جيدة لتعزيز الحياة الحزبية، وإيجاد مجلس نيابي أكثر تمثيلاً لشرائح المجتمع المختلفة، وقادر على تحمّل مسؤولياته في هذه المرحلة التاريخية المليئة بالأحداث والتحديات"، فقد جاءت في المرتبة الحادية عشرة، حيث بلغت نسبة من أجاب عليها بدرجة موافق بشدة (14.8%)، أما أولئك الذين أجابوا بدرجة موافق، فبلغت نسبتهم (26.5%).

وبخصوص العبارة التي نصها "إن تشكيل لجنة للحوار الوطني الشامل دليل على جدية الحكومة في الإصلاح ومحاربة الفساد والمفسدين"، فقد جاءت في المرتبة الأخيرة، حيث بلغت نسبة من أجاب عليها بدرجة موافق بشدة (17.6%)، أما من أجاب عليها بدرجة موافق، فقد بلغت نسبتهم (20.8%). ويتحليل نتائج الجدول (14)، يمكن للباحث أن يستخلص ما يلي:

1. إن المواطن الأردني تواق إلى الحرية والديمقراطية ويسعى جاهداً إلى التغيير والإصلاح الشامل، وسوف يستمر في حراكه الجماهيري بهدف إقامة نموذج ديمقراطي حقيقي، وأنه لا رجعة عن ذلك.
2. إن الوضع الاقتصادي في الأردن يعد من المحركات الرئيسية لحالة الحراك التي يشهدها الشارع الأردني، لذلك فإن قيام الحكومة بزيادة رواتب العاملين وهيكلتها، وإصدار عفو عام عن المحكومين، للتخفيف عن المواطنين واستجابة من الحكومة لحركة الاحتجاجات التي يمثلها المشهد الأردني العام.
3. إن المواطن الأردني لا يولي حكومة معروف البخيت الثقة التي منحها إياها مجلس النواب، لأنها غير جادة في موضوع الإصلاحات ومحاربة الفساد، بدليل أن تشكل لجنة للحوار الوطني الشامل وما نتج عنها من مخرجات جاء في المرتبة الأخيرة من وجهة نظر المبحوثين، ولهذا تمت إقالتها في بدايات النصف الثاني من شهر تشرين الأول 2011م.
4. إن الاحتجاجات والإضرابات والمسيرات قد تكون سلاحاً فعالاً بيد الشعب الأردني لتحقيق مطالبه وهذا واضح من خلال الإضراب الذي قام به معلمو المدارس والذي نتج عنه إنشاء نقابة لهم.
5. ورغم كل ما سبق، فقد استجابت الحكومة لبعض

وبخصوص العبارة التي نصها "إن مجلس النواب السادس عشر لن يكون قادراً على السير في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي يطالب بها المحتجون"، فقد جاءت في المرتبة الرابعة، حيث بلغت نسبة من أجاب "موافق بشدة" من المبحوثين (53.8%)، أما أولئك الذين أجابوا بدرجة موافق فقد بلغت نسبتهم (27.3%).

أما العبارة التي نصها "إن قيام الحكومة بإعادة هيكلة الرواتب لموظفي الدولة ومقاعدتها، وتعهدتها بعدم فرض ضرائب جديدة وتثبيت أسعار المحروقات، جاء تلبية لمطالب المحتجين"، فقد جاءت في المرتبة الخامسة، حيث بلغت نسبة من أجابوا بدرجة موافق بشدة من المبحوثين (35.1%)، أما أولئك الذين أجابوا بدرجة موافق، فبلغت نسبتهم (44.6%).

وفيما يتعلق بالعبارة التي نصها "إن إقالة حكومة سمير الرفاعي، والتعديل الوزاري على حكومة معروف البخيت جاءت تلبية لمطالب المحتجين"، فقد جاءت في المرتبة السادسة، حيث بلغت نسبة من أجابوا بدرجة موافق بشدة (36.8%)، أما أولئك الذين أجابوا بدرجة موافق فقد كانت نسبتهم (39.8%).

وبخصوص العبارة التي نصها "لا بدّ من استمرار الفعل الشعبي والجماهيري بالتظاهر للضغط على الحكومة من أجل التغيير والإصلاح الشامل، وإقامة نموذج ديمقراطي حقيقي"، فقد جاءت في المرتبة السابعة، حيث بلغت نسبة من أجابوا عليها بدرجة موافق بشدة (51.4%)، أما أولئك الذين أجابوا عليها بدرجة موافق فبلغت نسبتهم (25%).

أما العبارة التي نصها "إن تشكيل اللجنة الملكية لمراجعة نصوص الدستور، والنظر في أي تعديلات دستورية ملائمة لحاضر ومستقبل المملكة، جاء نتيجة للاحتجاجات المتلاحقة التي نادى بذلك"، فقد جاءت في المرتبة الثامنة، حيث بلغت نسبة من أجابوا عليها بدرجة موافق بشدة (24.8%)، أما أولئك الذين أجابوا بدرجة موافق، فقد بلغت نسبتهم (47.6%).

وحول العبارة التي نصها "تعدّ الاحتجاجات في الشارع الأردني بمثابة خروج الجني من القمقم، وأن فشلها في تحقيق أهدافها، سيقود إلى التطرف في جميع أرجاء المجتمع" فقد جاءت في المرتبة التاسعة، حيث بلغت نسبة من أجاب عليها بدرجة موافق بشدة (32%)، أما من أجاب عليها بدرجة موافق، فبلغت نسبتهم (29.3%).

أما العبارة التي نصها "لقد جاء قانون العفو العام بهدف التخفيف عن المواطنين جراء الأزمة الاقتصادية التي يعانونها، وتعزيزاً لروح التسامح بين أبناء المجتمع الأردني، رغبة من

العديد من الملاهي والنوادي الليلية في مدينتي عمان والعقبة، إلا أن كل ما تقدّم لم يُرضِ المحتجين، مما حدا بالملك إلى إقالة حكومة البخيت الثانية مساء يوم الاثنين 17 تشرين الأول 2011م.

وحول أسباب عدم تحقيق الإصلاحات في الأردن، تشير بيانات الجدول رقم (15) إلى أن السبب الرئيس في عدم تحقيق الإصلاحات عائد إلى ضعف أداء المجلس النيابي السادس عشر، المرتهن لإرادة الحكومة حيث احتل هذا السبب المرتبة الأولى بنسبة (16.1%) من إجابات المبحوثين.

الجدول (15) *

أسباب عدم تحقيق الإصلاحات في الأردن

الأسباب	التكرار والنسب	ك	%
غياب الإرادة السياسية في تلبية مطالب المحتجين الذين يمثلون المجتمع الأردني	559	13.8	
عدم جدية الحكومة في تنفيذ برامج الإصلاح الشامل المطلوبة	645	15.9	
ضعف أداء المجلس النيابي السادس عشر المرتهن لإرادة الحكومة	653	16.1	
وجود قوى الشد العكسي المتنفذة والمناهضة للإصلاح، والتي تعمل على تكريس الواقع لأنه يخدم مصالحها	594	14.6	
مأسسة الفساد وتجذره في معظم قطاعات الدولة ومرافقها المختلفة	596	14.7	
غياب دور الأحزاب، وتأثير ذلك على تحشيد الجماهير ضد الفساد والمفسدين	461	11.4	
عدم مبالاة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنخب والمتقنين، بما يجري من حراك شعبي في المجتمع الأردني	371	9.2	
أخرى	175	4.3	
المجموع الكلي	4054	100	

* يمكن للمبحوث اختيار أكثر من إجابة.

بالسبب القائل بعدم مبالاة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنخب والمتقنين بما يجري من حراك شعبي في المجتمع الاردني، فقد جاء في المرتبة السابعة، بنسبة (9.2%)، وأخيراً جاءت الأسباب التي تندرج تحت فئة "أخرى، والتي منها: "عدم وجود قيادة موحدة للحراك الشعبي المطالب بالإصلاح، وقلة الوعي عند شرائح كثيرة في المجتمع، وضعف الوازع الديني عند بعض المسؤولين في الدولة، وهيمنة رأس المال على ثروات البلد لصالح المستثمر الاجنبي، وتبعية الدولة لبعض الأحلاف الخارجية مما يفقدها القدرة على اتخاذ القرار"، في المرتبة الأخيرة بنسبة (4.3%).

وبتحليل هذه النتائج يتضح أن ضعف أداء المجلس النيابي السادس عشر، وعدم جدية الحكومة في الإصلاح الشامل

المطالب التي نادى بها المحتجون، وكانت هذه الاستجابة بتدخل وتوجيه مباشر من الملك، حيث أُقيمت حكومة الرفاعي، وكلف البخيت بتشكيل حكومة جيدة، وتم تشكيل اللجنة الوطنية للحوار، واللجنة الملكية لتعديل الدستور، وتمت هيكلة رواتب جميع العاملين في الدولة، وأنجزت حكومة البخيت التعديلات الدستورية، وأحالت بعض قضايا الفساد إلى المحاكم المختصة، وتم تغيير موقع إقامة الكلية العسكرية في غابات برقس بحيث تم تجنب قطع العديد من الأشجار التي كان من الممكن قطعها لو تم إقامة الكلية في الموقع الذي كان مقرراً لها، كما تم إنشاء نقابة للمعلمين، وإصدار عفو عام عن المحكومين، وإغلاق

أما عدم جدية الحكومة في تنفيذ برامج الإصلاح الشامل المطلوبة، فقد جاءت في المرتبة الثانية بنسبة (15.9%). أما السبب القائل بمأسسة الفساد وتجذره في معظم قطاعات الدولة ومرافقها المختلفة، فقد جاء في المرتبة الثالثة بنسبة (14.7%). أما المرتبة الرابعة فقد احتلها السبب القائل بوجود قوى الشد العكسي المتنفذة والمناهضة للإصلاح، والتي تعمل على تكريس الواقع لأنه يخدم مصالحها، بنسبة (14.6%).

أما السبب القائل بأن غياب الإرادة السياسية في تلبية مطالب المحتجين الذين يمثلون المجتمع الاردني، فقد جاء في المرتبة الخامسة، بنسبه (13.8%). أما غياب دور الأحزاب وتأثير ذلك على تحشيد الجماهير ضد الفساد والمفسدين، فقد جاء في المرتبة السادسة، بنسبة (11.4%). وفيما يتعلق

المحتجين على القضايا العامة، بنسبة (63.1%)، وقد نادى المحتجون بشكل رئيسي بإجراء اصلاحات شاملة، ومحاربة الفساد والمفسدين، وإجراء تعديلات على القوانين الناظمة للحياة الدستورية والديمقراطية، وبرحيل الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وبحل مجلس النواب. وحملت مطالب المحتجين قيما ايجابية، بنسبة (98.7%)، وكانت اتجاهاتها مؤيدة، بنسبة (98.6%).

4. لقد أفاد المبحوثون أن المواطن الأردني لا يمكن أن يقبل بالعودة مرة أخرى إلى الورا، بعد أكثر من (22) عاماً على الإنفتاح الديمقراطي في الأردن، وأن الاحتجاجات بكافة أشكالها، ربما تكون السبيل الأمثل للضغط على الحكومات لتلبية مطالب المحتجين، وهذا ما حصل عند مطالبة قطاع المعلمين بإنشاء نقابة لهم، غير أنهم في الوقت نفسه مؤمنون بأن الحكومة غير جادة في موضوع الاصلاحات ومحاربة الفساد والمفسدين.

5. يؤمن المبحوثون أن ضعف أداء المجلس النيابي السادس عشر، وعدم جدية الحكومة في تنفيذ برامج الإصلاح الشامل، وتجذر الفساد في قطاعات حيوية في الدولة، مع وجود قوى الشد العكسي المتنفذة والمناهضة للإصلاح، سوف يؤدي ذلك كله إلى عدم تحقيق الاصلاحات في الأردن.

6. بالرغم من قيام الحكومة وبتوجيه مباشر من الملك بتلبية بعض مطالب المحتجين والمتمثلة بالتعديلات الدستورية، وإحالة بعض القضايا التي شابتها شبهات من الفساد إلى المحاكم المختصة، وإنشاء نقابة المعلمين... الخ، إلا أن المحتجين ما زالوا على موقفهم المطالب بالمزيد من الاصلاحات، وذلك من خلال التظاهر بعد صلاة كل يوم جمعة في العاصمة (عمان) ومختلف مراكز المحافظات.

واستثناء الفساد في قطاعات الدولة ومرافقها المختلفة، سوف يحول دون تحقيق الاصلاحات التي ينادي بها المحتجون، كما أن عدم مبالاة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني بما يجري من حراك في الشارع الاردني، علاوة على غياب دور الأحزاب، سوف يؤثر في عدم تحشيد الشارع الأردني ضد الفساد والمفسدين.

أهم النتائج

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

1. جاءت الأخبار والتقارير الإخبارية، كأنماط صحفية عالجت موضوعات الاحتجاجات بالمرتبة الاولى بنسبة (86.8%)، وأن التغطية التسجيلية (التقريرية) هي التي هيمنت على معظم الفنون الصحفية التي تناولت الاحتجاجات، بنسبة (88.1%)، وأن مندوبي ومراسلي الصحف المدروسة كانوا يمثلون المصدر الأساسي لهذه الصحف فيما يتعلق بموضوعات الاحتجاجات، بنسبة (83.2%).
2. على الرغم من أهمية الصفحتين الأولى والأخيرة، إلا أن ما نسبته (20.5%) من موضوعات الاحتجاجات جاءت على هاتين الصفحتين، مما يدل على اهتمام الصحف المدروسة بموضوعات الاحتجاجات، وأن ما نسبته (45%) من الاحتجاجات، تركزت في العاصمة (عمان)، نظراً لوجود المراكز الرئيسية للأحزاب والنقابات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من الدوائر المهمة فيها.
3. لقد جاءت معظم الاحتجاجات على شكل مسيرات بنسبة (57.7%)، وأن المنظمين لهذه المسيرات كانوا من قطاعات مختلفة تتقدمهم أحزاب المعارضة، وقد تركزت مطالب

الهوامش

- (1) شعبان، الحراك السياسي في المنطقة، شؤون عربية، ع123، ص12.
- (2) بدوي، إعلام الأزمات، المجلة العربية، ع26.
- (3) المرجع نفسه
- (4) أبوroman، الصفة المزدوجة، السياسة الدولية، ع148، ص80.
- (5) صالح، أخلاقيات الاعلام.
- (6) Mcquail.
- (7) Vivian.
- (8) اسماعيل، مبادئ علم الاتصال.
- (9) عبدالحميد، البحث العلمي في الدراسات الاعلامية.
- (10) نفسه.
- (11) حسين، دراسات في مناهج البحث العلمي.
- (12) عمر، البحث الإعلامي، ط2.
- (13) العلوانة، خصائص الصحافة الاردنية.
- (14) حسين، مرجع سابق.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

أبو رمان، محمد، 2011، الصفقة المزدوجة: التغيير في الأردن بين الثنائية الديموقراطية والممانعة الرسمية. مجلة السياسة الدولية، العدد (184)، ص 80-82.

اسماعيل، محمود حسن، 2003، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، ط1، القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.

بدوي، محمد عبده، 2010، إعلام الأزمات في العالم العربي، المجلة العربية، العدد 26، المركز الدولي للأبحاث والدراسات، بتاريخ: 2010/4/4م. Available at: [http://www.asalimagsine.com/Arabic/Article details](http://www.asalimagsine.com/Arabic/Article%20details)

حجاب، محمد منير، 2010، نظريات الاتصال، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.

حسام الدين، محمد، 2003، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، ط1، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

حسين، سمير محمد، 1995، دراسات في منهج البحث العلمي وبحوث الإعلام، ط2، عالم الكتب، القاهرة.

صالح، سليمان، 2002، أخلاقيات الإعلام، ط1، الإمارات، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

عبدالحاميد، محمد، 2004، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط2، عالم المعرفة، القاهرة.

عبد الله، ايمان محمد حسن، 2004، معالجة الصحف العربية والدولية لأحداث انتفاضة الأقصى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

صلوي، عبد الحافظ، 2011، تغطية الصحافة الإلكترونية للاضطرابات السياسية في الوطن العربي، دراسة تحليلية لمضمون عينة من الصحف الإلكترونية السعودية" بحث مقدم إلى "مؤتمر الإعلام والتحول المجتمعية في الوطن العربي"، والذي عقد في رحاب جامعة اليرموك في الفترة ما بين 22-2011/10/25م". كلية الإعلام، جامعة اليرموك، اريد، الأردن.

علوي، هاني حسن. في معنى الإعلام والاتصال، الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن. available at: www.sironline.com

عمر، أحمد مصطفى، 2002، البحث الإعلامي: مفهومه... إجراءاته... ومناهجه. ط2، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.

العمرو، محمد عودة العمائدة، 2011، دور البرامج الدينية في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الاردني في التحولات والتغيرات الحاصلة في الوطن العربي، بحث مقدم إلى "مؤتمر الإعلام والتحول المجتمعية في الوطن العربي والذي عقد في رحاب جامعة اليرموك في الفترة ما بين 22-2011/10/25م". كلية

الإعلام، جامعة اليرموك، اريد، الأردن.

الداغر، مجدي محمد عبد الجواد، 2011، المعالجة الصحفية للثورات العربية في الصحافة الأمريكية، دراسة على الثورات العربية لعام 2011، بالتطبيق على عينة من الصحف الأمريكية اليومية في الفترة من 2010/12/1 - 2011/9/1م، بحث مقدم إلى "مؤتمر الإعلام والتحول المجتمعية في الوطن العربي، والذي عقد في رحاب جامعة اليرموك في الفترة ما بين 22-2011/10/25م"، كلية الإعلام، جامعة اليرموك، اريد، الأردن.

روو، وليم، 1988، الصحافة العربية، ترجمة موسى الكيلاني، مركز الكتب الأردني، عمان.

العلاونة، حاتم سليم، 2000، خصائص الصحافة الأردنية في التسعينات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

شعبان، أحمد بهاء الدين، 2005، الحراك السياسي في المنطفة: المظاهر... المبررات... الاتجاهات... الأبعاد... الآفاق، مجلة شؤون عربية، العدد 123، ص 12-23.

مصطفى، هويدا، 2000، دور الإعلام في الأزمات الدولية: دراسة حالة للإدارة الإعلامية لحرب الخليج، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر.

هلال، إبراهيم، 2010، الحراك السياسي في الوطن العربي: ملامحه محدّداته آفاقه، مجلة دراسات شرق أوسطية، المجلد (14)، العدد (51)، ص 75-85.

ثانياً: المصادر الأجنبية

Chyi, Hsiang Iris and McCombs, Maxwell. 2004. Media Salience and the Process of Framing: Coverage of the Columbine School Shooting, *Journalism and Mass Communication Quarterly*, 81(1): 22-35.

Mahroum, Mohammad. 2011. Keen Observers: How Jourdanian Journalists of Today and Tomorrow See Al-Jazeera's Coverage of the Arab Spring of 2011. *Unpublished Master Thesis*, Dublin City University.

Mcquail, Denis. 2005. *Mass Communication Theory*. (5th. ed.). (London: sage Publication).

Ruigrok, Nel and Wouter Atteveldt. 2007. Global Angling with a Local Angle: How US, British and Dutch Newspapers Frame Global and Local Terrorist Attacks, *The Harvard International Journal of Press, Politics*, 12(1): 68-90.

Sekaran, Uma. 2003. *Research Methods for Business: A Skill-Building Approach*. (4th. ed.). New York: John Wiley and Sons Inc., P: 294.

Stempell III, Guido. 1952. Sample Size for Classifying Subject Matter in Dailies. *Journalism Quarterly*, (29): 334.

Yong, Jin. 2003. Framing the Nato Air Strikes on Kosovo a
Crass Countries, *Gazette*, 65(3): 231-251.

Vivian, John. 2006. The Media of Mass Communication. USA,
Pearson Education, Inc.

Popular Protests Movement in the Jordanian Daily Newspapers and the Desirable Transferences in the Jordanian Society "A Survey Study"

*Ali O. Nejadat**

ABSTRACT

Arab societies are living these days, exciting times and historical moments which appear in the political movement and the popular revolutions in the Arab street, in order to stop the wheel of oppression and corruption and to ensure a better future for these societies. A wave of demonstrations and protest marches launched in Jordan across the country simultaneously with the violent Arab protests that erupted earlier in the 2011.

This study aimed at identifying the extent of interest of the Jordanian daily newspapers coverage of the popular protests movements, and the nature of the protesters' demands, and whether the Jordanian government is interested in responding to these demands or not. This study is classified within the descriptive quality of research of interest to study the communication phenomenon of the status quo through the methodology of survey and content analysis.

The study revealed that most important patterns that have addressed the issues and the protests were news and news reports, with a percentage of (86.8%). And that most of the protests came in the form of marches, with a percentage of (57.7%), and the organizers of these marches were from different sectors, the protesters' demands have focused on public issues, with a percentage of (63.1%).

The protesters called for a main demand to fight corruption and the corruptives and to amend the laws governing the lives of constitutional democracy, and the departure of the government and the 16th Lower House.

The study also revealed that the poor performance of the current parliament the 16th, the government and the lack of seriousness in the implementation of reform programs, and the depth of corruption, a reverse tensil forces the anti-reform, will lead to a lack of reforms in Jordan.

Keywords: Jordanian Protests, Jordanian Press, Jordanian Society.

* Department of Journalism, Faculty of Mass Communication, Yarmouk University, Irbid, Jordan. Received on 30/8/2012 and Accepted for Publication on 24/7/2013.